

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف- إخاء- عدل

وزارة التنمية الريفية



الحالة الراهنة للقطاع الزراعي والريفي في موريتانيا وآفاقه

إبريل 2007

المحتويات

3	تقديم
6	الاختصارات
7	ديباجة
12	مقدمة
12	1 وضع الاقتصاد الموريتاني في الأفق
13	2 ثلاثة تحديات للاقتصاد الموريتاني
14	1.2 تغيرات ديمغرافية هيكلية
14	2.2 ظهور النفط
15	3.2 تحدي العولمة
17	3 ما هو دور القطاع الزراعي والريفي تجاه التحديات الجديدة
17	1.3 المساهمة في النمو الاقتصادي
17	2.3 تثبيت السكان الريفيين
18	3.3 تحسين الأمن الغذائي
19	4.3 تخفيف الفقر
19	5.3 صيانة الثروات الطبيعية والإقليمية
20	4 قدرة القطاع الزراعي الرعوي على رفع التحديات
21	1.4 المعاينات
21	1.1.4 ضعف الأداء
22	2.1.4 تدهور البيئة
22	3.1.4 هجر القطاع الزراعي
23	2.4 المعوقات
23	1.2.4 ظرفية بيئية صعبة
24	2.2.4 تبعثر وعزلة وحدات الإنتاج
24	3.2.4 رأسمال بشري مضعف
25	4.2.4 رأسمال فني ناقص
27	5.2.4 ظرفية مؤسسية وتنظيمية مشكلة
31	3.4 الفرص
32	5 الإطار الاستراتيجي للتنمية الزراعية والريفية
34	1.5 التوجهات الإستراتيجية
34	6 المحاور الإستراتيجية ذات الأولوية
34	1.6 الإطار المؤسسي والتنظيمي
36	2.6 الإنتاج والإنتاجية الزراعية الرعوية
36	3.6 الأمن الغذائي والتغذوي
38	4.6 إدماج الأنشطة الزراعية الرعوية في السوق
39	5.6 الحقوق العقارية والتسيير المستديم للموارد الطبيعية
39	6.6 البنى التحتية والاستثمارات الريفية
40	7.6 العدالة الاجتماعية ومقاربة النوع وتخفيف الفقر الريفي
41	8.6 تعزيز الفاعلين والمؤسسات
42	7 خطة العمل
48	لائحة المراجع

أسعار العملات والوحدات
1 دولار أمريكي = 270 أوقية
1 أوقية = 0,00370 دولار أمريكي

تقديم

منذ بداية المرحلة الانتقالية واستلامي لوظيفة وزير التنمية الريفية والبيئة يوم 9 أغسطس 2005، بدا لي من الضروري تحديد وضعية هذا القطاع الذي عهد به إلي:

كيف نفهم قطاعا معقدا جدا ورهاناته بالغة الأهمية بالنسبة لبلادنا ورفاهية سكانها دون التوفر على رؤية إجمالية وخاصة، رؤية صريحة ومجردة؟

كيف نفهم الانتقادات التي توجه إلى القطاع الريفي دون الالتفات بموضوعية إلى الماضي القريب أو البعيد الذي قاد إلى الوضعية الحالية؟

الفقر والحياة الريفية، التنمية الزراعية والأمن الغذائي، إعداد التراب والبيئة، الزراعة وتربية الماشية، الزراعة المروية والزراعة المطرية: كيف نفهم ذلك بوضوح؟

لاشك أن بلادنا تتوفر على الوثائق الإستراتيجية والسياسات القطاعية أو شبه القطاعية، لكن أين نحن من تنفيذها؟

ومن جهة أخرى، كيف نجسد على مستوى القطاع، التوجهات التي أعطاها رئيس المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية رئيس الدولة والحكومة من أجل حكم رشيد أفضل؟ كيف نتجاوب مع الأهمية التي يوليها رئيس الدولة للقطاع حيث يقول: "أذكر هنا بما قلته للسكان خلال زيارتي للولايات الداخلية في شهر يونيو 2006 والتي تلخص قناعاتي الراسخة بأن القطاع الريفي يشكل، وسيظل يشكل، واحدا من المصادر الأكثر ضمانا لنمو الاقتصاد الموريتاني".

بدا إذن من الضروري القيام بـ"مراجعة القطاع الريفي" وسجلناها في خطة عمل القطاع للفترة 2006 - 2007.

ومن أجل تلك الأعمال وذلك التمرين الأساسي، أردت القطيعة مع الممارسات المألوفة، وبالتالي فإن هذه المراجعة ليست مجرد دراسة خبراء بل عملية تشاركية سارت مرحلة بعد مرحلة لتقاسم وتحليل المراجع المشتركة.

ولتحديد وضعية القطاع، كان من المهم إشراك مجموع الفاعلين الوطنيين والشركاء الفنيين والماليين.

لا شك أنه منذ أكثر من عشر سنوات لم تفكر الدولة ولا الممولين في النظر إلى تطور الأشياء عن قرب، الشيء الذي صعب قيادة مستنيرة وتسييرا جيدا لهذا القطاع الحيوي بالنسبة لاقتصادنا وسكاننا.

ومنذ زمن طويل، وعلى كل حال منذ ظهور الإطار الاستراتيجي الأول لمحاربة الفقر، كنا نكتفي دائما ببيانات تنفيذ موجزة (سنوية في الغالب) وقليلة الرسوخ في الواقع.

ولم نحرص - قط تقريبا وبشكل عرضي وجزئي - على التعميق بواسطة تحليل موضوعي لوضعية حقيقية ومقلقة تماما، كنا نتقدم دون الاعتناء بالانعكاس الفعلي ونتائج تنفيذ الأشغال والمشاريع والبرامج وتوجهات السياسات والاستراتيجيات.

ورغم بعض التقدّمات المعتبرة، لا يندرج تطور القطاع دائما ضمن الاستمرارية، ولا بد للمرء اليوم من أن يلاحظ أنه يبقى الكثير من العمل يتعين القيام به. يشكل مثل هذا القول تورية لأن

القطاع يواجه كذلك التغيرات المناخية والجفاف وتدهور الموارد الطبيعية وانخفاض الإنتاجية الزراعية ونقص تأمين تربية الماشية. ونظرا إلى موقع القطاع الجغرافي (جهويا ودوليا) وقدراته التجارية، يجب عليه التمويع اتجاه رهانات العولمة والاتفاقيات الدولية والمنظمات الإقليمية، الخ.

وهناك تحديات خاصة أخرى يتعين رفعها، يمكن تلخيصها سريعا (وبشكل ناقص طبعا) في: تطوير موارد بشرية مؤهلة ومستقرة، ترقية التقنيات المناسبة بتكلفة منخفضة وقادرة على زيادة الإنتاجية مع حفظ الموارد الطبيعية الهشة والنادرة في الغالب، وصيانة التربة والماء وتحسين إنتاجية الماء وتنويع نظم الإنتاج ومصادر دخل المجموعات الريفية والقطاع الخاص واستقلالية مختلف الفاعلين بمن فيهم الفاعلين الريفيين من حيث اتخاذ القرار الخ.

تحتاج بلادنا إلى قطاع ريفي محكم فيه ومستقل، يستطيع أن يكون عصريا بشكل تدريجي. وسيواجه بازدياد كل تلك التحديات وغيرها كثير في السنوات القادمة، الشيء الذي يبرز ضرورة ووجاهة هذه المراجعة «الحالة الراهنة والآفاق على المدى القصير والمتوسط» من أجل الاستعداد لذلك. ولا تشكل هذه المراجعة هدفا في حد ذاتها وتشمل خطة عمل على المدى القصير والمتوسط تستهدف تنفيذ أعمال موجهة على ضوء العملية الحالية.

ومن بين اللحظات الكبرى التي طبعت أشغال المراجعة، نذكر بالتشاور الوطني يومي 8 و9 فبراير 2007 بين كافة الفاعلين الوطنيين والاجتماع مع الشركاء الفنيين والماليين يوم 19 فبراير 2007.

وتدخل تلك المراجعة في الأعمال البارزة للحكومة الانتقالية.

غانديغا سيلبي

انواكشوط بتاريخ 06 إبريل 2007

وزير التنمية الريفية

كلمة شكر

أريد أولاً وقبل كل شيء أن أعبر عن تشكراتي لرئيس الدولة والحكومة على الدعم الذي قدمناه لهذا العمل الأول من نوعه في بلادنا.

كما أشكر وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية ومجموعة فريقه على التزامهم إلى جانبنا ودعمهم متعدد الأشكال طيلة أعمال هذه المراجعة.

كما أجدد عرفاننا بالجميل للممثلة المقيمة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في انواكشوط وإلى قسم السياسات والمساعدة (مقر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة) والمكتب الجهوي لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في إفريقيا الشمالية. لقد ساهمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في عملية المراجعة ودعمتها بشكل فعال، عبر تعبئة الموارد البشرية والمالية. وأشكر كذلك مجموع الشركاء الفنيين والماليين على مساهمتهم المعتبرة في هذه العملية.

وأود أن أنوه بالاستشاريين الوطنيين على دعمهم الفني ومساهماتهم، وهم على وجه الخصوص: السيد محمد ولد ديدي: الاستشاري الوطني الرئيسي الذي تجاوز استعداده الالتزام الذي يربطه بهذه العملية؛

السيد محمد الأمين ولد سلمان: موجه التشاور الوطني والاجتماع مع الشركاء الفنيين والماليين والذي تحلى بروح التحليل والصيغة الرائعة؛

السيد إسمو ولد عبد القادر: استشاري في المجال العقاري؛

السيد الدكتور أحمدو ولد محمد محمود: استشاري في مجال المنشآت؛

السيد محمد ولد أب: الاستشاري في مجال الفقر والأمن الغذائي؛

السيدان يحيى ولد لمخيطير وبا عمر مات، الاستشاريين في نظم إنتاج الزراعة وتربية الماشية؛

السيد جالو عليون: استشاري في مجال تحليل الأسواق وتطوير المؤسسات؛

السيدان الدكتور الطالب ولد اعيدي ومحمد ولد سيدي محمد: الاستشاريين في مجال البيئة والثروات الوطنية.

كما أنتهز هذه الفرصة للتعبير عن خالص شكرنا لجميع أعضاء لجنة القيادة واللجنة الفنية لدعم المراجعة.

وأخص بالشكر فريق وزارة التنمية الريفية الذي تابع معي العملية وقام بها من البداية إلى النهاية. يتعلق الأمر بفريق كرس أعضاؤه وقتهم تماماً للعملية ولولاهم ما ظهر هذا التقرير في الأجل المحددة. وهم:

السيد محمد يحيى ولد اباه: مستشار فني؛

السيدة مريم بنت المفيد، مديرة السياسات والتعاون والمتابعة والتقييم وحلقة وصل مراجعة القطاع؛

السيد محمد ولد النمين مدير الزراعة؛

السيد افال مختار، مدي البيطرة؛

السيد جيل بيرون: مستشار.

قائمة الاختصارات

BM	البنك الدولي	ب.د.
----	--------------	------

CDHLCPI	المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر والدمج	م.ح.إ.م.ف.د.
CMDT	إطار النفقات على المدى المتوسط	م.ب.م.ر.ب.
CEDEAO	المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا	م.إ.د.غ.إ.
CILSS	اللجنة الدائمة لمحاربة الجفاف في الساحل	ل.د.م.ج.س.
CNERV	المركز الوطني للبيطرة والبحوث البيطرية	م.و.ب.ب.ب.
CNRADA	المركز الوطني للبحث الزراعي والتنمية الزراعية	م.و.ب.ز.ب.ز.
CSA	مفوضية الأمن الغذائي	و.أ.غ.
CSLP	الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر	إ.إ.م.ف.
EDSM	المسح الديمغرافي والصحي في موريتانيا	م.د.ص.م.
EMEA	المسح لدى الأسر والمستغلين الزراعيين	م.أ.م.ز.
ENFVA	المدرسة الوطنية للتكوين والإرشاد الزراعي	م.و.ب.إ.ز.
EPCV	المسح الدائم حول ظروف معيشة السكان	م.د.ظ.م.س.
FAO	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	م.أ.ز.
MAED	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	و.ش.إ.ت.
MDR	وزارة التنمية الريفية	و.ت.ر.
MF	وزارة المالية	و.م.
MICO	تعاقدية الاستثمار والقرض الواحاتي	ت.إ.ق.و.
MIPT	وزارة الداخلية والبريد والمواصلات	و.د.ب.م.
ODM	أهداف الألفية للتنمية	أ.أ.ت.
OMC	المنظمة العالمية للتجارة	م.ع.ت.
OMS	منظمة الصحة العالمية	م.ص.ع.
OMVS	منظمة استثمار نهر السنغال	م.إ.ن.س.
ONG	منظمة غير حكومية	م.غ.ج.
المنظمات الاجتماعية المهنية	منظمة اجتماعية مهنية	م.أ.م.
PADEL	مشروع تطوير التنمية الحيوانية وتسيير المراعي	م.ب.ت.ب.ج.ت.م.
PDDO	برنامج تنمية الواحات	ب.ب.ت.و.
PDIAIM	مشروع التطوير المندمج للزراعة المروية في موريتانيا	م.ب.ت.م.ز.م.م.
PDRC	برنامج التنمية الريفية الجماعية	ب.ب.ت.ر.ج.
PIB	الناتج الداخلي الخام	ن.د.خ.
PIP	برنامج الاستثمارات العمومية	ب.إ.ع.
PMA	الدول الأقل نموا	د.أ.ن.
PNBG	البرنامج الوطني للحكم الرشيد	ب.و.ح.ر.
PNUD	برنامج الأمم المتحدة للتنمية	ب.أ.م.ت.
PPTE	الدول الفقيرة شديدة المديونية	د.ف.ش.م.
RGAE	التعداد العام للزراعة والمواشي	ت.ع.ز.م.
SDSR	إستراتيجية تطوير القطاع الريفي	إ.ت.ق.ر.
SONADER	الشركة الوطنية للتنمية الريفية	ش.و.ب.ر.
UE	الاتحاد الأوروبي	أ.أ.
UM	الوحدة النقدية والموريتانية (الأوقية)	و.ن.م.
UMA	اتحاد المغرب العربي	أ.م.ع.
UNCACEM	الاتحاد الوطني لتعاونيات القرض والادخار في موريتانيا	أ.و.ت.ق.أ.م.

ديباجة

لقد أعدت إستراتيجية تطوير القطاع الريفي سنة 1998 وتمت مراجعتها عام 2001، لملاءمتها مع الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر. ولم تدمج تلك المراجعة محاور إستراتيجية تطوير الزراعة المرورية ورسالة سياسة التنمية الحيوانية واللتنين تم إعدادهما على التوالي في عام 2002 و عام 2004. وظلت إستراتيجية تطوير القطاع الريفي تقليدية في مجال البحث والإرشاد ولم تكن مجددة بما يكفي حول طريقة المساهمة في إرساء النمو القطاعي في المحيط الاقتصادي للفقراء الذين يعيش 75% منهم في الريف. ولم تتم إقامة علاقة مع اللامركزية. وبشكل عام، لم تكن إستراتيجية تطوير القطاع الريفي موضوع تقييم منذ عام 2001 للتأكد من جدوائية خياراتها الإستراتيجية وعلى وجه الخصوص فعلية تنفيذها.

غير أن الحقيقة التي تفرض نفسها هي أن تسيير القطاع الريفي "يتميز بتنظيم قليل الفعالية وتنسيق داخلي وخارجي ناقصين وارتجالية في برمجة وتنفيذ الحملات الزراعية وبصفة أشمل سوء التسيير وعدم الترشيح وعدم فعالية استغلال الأموال العمومية".

وانطلاقاً من هذه الحقيقة واستجابة لتعليمات الحكومة الانتقالية، في حرصها العام على الحكم الرشيد، فإن الفريق الجديد الذي تولى الإنعاش والترقية في وزارة التنمية الريفية بعد الثالث أغسطس 2005 قد قرر القيام بمراجعة تحليلية لحالة القطاع الراهنة. وقد تأكد ذلك النشاط وأخذ في الحسابان ضمن حصيلة الحكومة الانتقالية.

ولا يعني ذلك مبدئياً الطعن في إستراتيجية تطوير القطاع الريفي الراهنة التي كانت تتطلب وقتاً يزيد على مدة هذه الدراسة. ويعتبر أنها تبقى مناسبة في أهدافها وخياراتها الأساسية الإستراتيجية، ولكن يتعين أن نأخذ في الحسابان التطورات القطاعية والاقتصادية والاجتماعية الحتمية مع إبراز النقائص والثغرات المعايينة وتحديد الإجراءات الضرورية لتلافي النواقص. تمكن مواصلة تعميق الإستراتيجية إذا قررت بلادنا إعداد قانون توجيهي للزراعة والتنمية الحيوانية.

إن مراجعة القطاع المعنونة بـ"الحالة الراهنة للقطاع الريفي في موريتانيا وآفاق المستقبل" قد تم إنجازها من قبل وزارة التنمية الريفية بدعم فني ومالي من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في إطار برنامج التعاون الفني (TCP/MAU/3102) ومساهمة وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية.

ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا التشخيص في إثارة نقاش وحوار صريح حول تحليل وضعية القطاع وذلك مع مجموع الشركاء والفاعلين في القطاع الريفي وفي تمكين بلادنا من الاستغلال والتنميين الأمثل للفرص المتاحة لها والتوجه نحو المستقبل على أسس يعرفها ويعترف بها الجميع.

وتستهدف كذلك، تشجيع تحقيق الأهداف الخصوصية التالية:

- الفهم الأفضل والإفهام الأحسن للرهانات والتحديات وخاصة فرص القطاع الريفي وتزويد مختلف الفاعلين بلوحة قراءة أوضح حول القطاع وإشكاليته؛

- رسم آفاق لتطوير القطاع على المديين القصير والمتوسط.

وكأساس للعمل، ونظرا للأجال والوسائل المتاحة، فقد تقرر توزيع العمل إلى ستة تحاليل حسب المواضيع التالية التي عهد بها إلى الاستشاريين الوطنيين (راجع لائحهم في كلمة الشكر):

- المؤسسات والحكم؛
- نظم الإنتاج؛
- السوق؛
- الفقر والأمن الغذائي؛
- البنى التحتية الريفية والموارد الطبيعية؛
- البيئة.

كما تمت دعوة الخبراء المكلفين بالمواضيع إلى الاكتفاء بفحص مقارن وتحليلي للدراسات الموجودة والاعتماد على خبرة الفاعلين الرئيسيين للقطاع وخاصة أطر وزارة التنمية الريفية. وقد تمت استعادة وتلخيص وثائق الاستشاريين من قبل كبير الاستشاريين وأطر وزارة التنمية الريفية (راجع اللائحة في كلمة الشكر).

وقد تم تفحص نتائج هذا التفكير في إطار الورشات الفنية المنظمة بانواكشوط يومي 1 و2 نوفمبر 2006. وبعد تعديل وثيقة الصياغة، تم نقاشها بشكل واسع وإكمالها خلال ورشة التشاور الوطنية المنظمة يومي 8 و9 فبراير 2007. وقد جمعت تلك الورشة ممثلين كثيرين من الفاعلين الوطنيين في القطاع ومكنت، على أساس تحديد الحالة الراهنة بشكل تشاوري، من تقديم توصيات تتعلق بها مباشرة. كما تم عقد اجتماع تشاوري مع الشركاء الفنيين والماليين يوم 19 فبراير 2007، وقدمت لهم بعد ذلك وثيقة محينة كانت موضوع مبادلات ثرية تم أخذها في الحسبان في الوثيقة الحالية.

وتسعى هذه الوثيقة (إبريل 2007) إلى تغذية الحوار الضروري بين كافة الأطراف المشتركة في تطوير القطاع الريفي حول الاستراتيجيات والسياسات الضرورية لإصلاحه. ويعني ذلك على وجه الخصوص فتح الطريق أمام إعداد القانوني التوجيهي الزراعي الرعوي للبلاد.

ويتمثل هدفها في إثراء الحوار الضروري بين كافة الأطراف المشتركة في تطوير القطاع الريفي حول الاستراتيجيات والسياسات الضرورية لإصلاحه.

يعني هذا النوع من القوانين مجموع النشاطات الاقتصادية للقطاع الزراعي الرعوي (التحويل، النقل، التوزيع والخدمات الأخرى) وكذا الوظائف الاجتماعية والبيئية الزراعية. ويهدف القانون التوجيهي للزراعة والتنمية الحيوانية إلى تجسيد إرادة كافة الفاعلين في القطاع الزراعي الرعوي (الدولة، الجماعات الإقليمية، المجتمع المدني، الخصوصيون الوطنيون، المنظمات الاجتماعية المهنية، القطاع الخاص، شركاء التنمية ... إلخ). ويجب عليه أن يأخذ في الحسبان أهداف اللامركزية ودمج استراتيجيات وسياسات محاربة الفقر المحددة في الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر وكذا الالتزامات شبه الإقليمية والدولية التي قطعتها بلادنا. وأخيرا، يبرز ذلك القانون ويؤكد دور كل واحد من الفاعلين. وبصفته قانونا، يجب عرضه على الجمعية الوطنية.

ملخص تحليلي

يعتمد الاقتصاد الموريتاني تقليديا على التجارة وتربية الماشية والزراعة، واعتمد حديثا على قطاع المعادن والصيد، وسجل خلال السنوات الأخيرة نتائج مرتفعة تبشر بنمو قوي وفائض في الميزان التجاري. ويعود ذلك النمو جزئيا إلى ارتفاع أسعار المواد الولية (وخاصة من معدن الحديد) وإلى زيادة العون الموجه للتنمية. كما ينتج عن تحكم أفضل في التوازنات الاقتصادية لاسيما على مستوى الميزانية والتضخم، وإلى استئناف الاستثمارات الخصوصية والعمومية المرتبطة إلى حد كبير بتطور القطاع النفطي الذي سيزداد أثره خلال السنوات القادمة.

يجب على إستراتيجية تطوير القطاع الزراعي الرعوي أن تأخذ فقي الحسابان التحديات التي يتعين على الاقتصاد الموريتاني مواجهتها: (أ) تغيرات ديمغرافية هيكلية مع تحضر متزايد و«تزايد نسبة النساء» في المناطق الريفية عقب هجرات الرجال وتطور الحاجيات في مجال خدمات الدعم المناسبة في مجالات الزراعة والصحة والتعليم والتكوين؛ (ب) ظهور النفط الذي يمكن أن تساهم عائداته إيجابيا في الاستثمارات في المنطقة الريفية وفي تخفيف الفقر، لكنها قد تؤدي إلى تهميش متزايد لجزء هام من السكان، خاصة في المناطق الريفية لفائدة القطاعات الحضرية العصرية والعناصر الأكثر حيوية من بين السكان؛ (ج) رهانات العولمة التي يمكن أن تكون آثارها إيجابية (على سبيل المثال) لتسهيل النفاذ إلى السوق الدولية أو استيراد المنتجات الزراعية بأسعار أخفض) أو سلبية (مثل: أخطار انخفاض المداخيل الحاصلة من الزراعة أو الأخطار على الأمن الغذائي) وهو ما قد يؤدي، إذا لم تتخذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، إلى الإفقار النسبي للسكان الريفيين والتوترات في سوق الشغل أو تزايد ظواهر الهجرة إلى المدن والخارج.

إن هذه الأخطار حقيقية على الاقتصاد الموريتاني لأنه ضعيف جدا أمام الصدمات الخارجية (بسبب ضيق قاعدته الإنتاجية والتصديرية وظروفه المناخية الصعبة) وأن الإصلاحات الهادفة إلى تخلي الدولة عن قطاعي الإنتاج والتسويق لم تعط بعدُ أكلها كاملا بسبب معوقات مثل: ضعف المصادر البشرية وضعف أو عدم تنظيم القطاع الخاص ونقص البنى التحتية.

إن نمو القطاع الزراعي الرعوي يظل أساسيا إذن من أجل: (أ) الإسهام في النمو الاقتصادي؛ (ب) تثبيت السكان في المنطقة الريفية وتحسين ظروف معاشهم وخاصة زيادة مداخيلهم؛ (ج) تحسين الأمن الغذائي عبر زيادة وتنوع عرض المنتجات والإسهام في تخفيض الواردات وزيادة دخل المنتجين؛ (د) تخفيف الفقر وخاصة في صفوف النساء؛ (هـ) صيانة التراث الطبيعي من منظور التنمية المستدامة التي تأخذ في الحساب ندرة الموارد.

إن طاقة القطاع الزراعي الرعوي على القيام بتلك الأدوار المختلفة منخفضة جدا الآن رغم الجهود الهامة للحكومة وشركائها للاستثمار في هذا القطاع. لا تزال البلاد خاضعة كثيرا للواردات بالنسبة لأمنها الغذائي. وإن مستوى الإنتاجية ضعيف في جميع فروع الإنتاج، شأنه في ذلك شأن تنظيم المنتجين وقدرة القطاع على إعادة التوزيع.

وإن تدهور الوسط الذي يشكل القطاع الزراعي الرعوي في نفس الوقت سببا وضحية له يضعف الإنتاج ويزيد من هشاشة السكان والفقر في الوسط الريفي. وإن الظروف الصعبة للمعاش والعمل والأخطار المناخية وضعف وسائل الاستغلال والمنشآت تسبب هجرا متزايدا للنشاط الزراعي في جميع قطاعات الإنتاج بما فيها الزراعة المروية. وإن نفاذ السكان الزراعيين الرعويين إلى

الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، الطاقة) محدود عموماً كما هي الحال بالنسبة لإمكانات التشغيل، وهو ما يشجع الهجرة إلى المدن والخارج.

ومها كانت نظم الإنتاج فإن العناصر المعوقة تكاد تكون متشابهة دائماً: نقص المدخلات أو رداءة نوعيتها، ندرة ورياءة نوعية المنشآت ووسائل الإنتاج المناسبة، ضعف تنويع الزراعة وتأمين المنتجات، غياب صيانة البنى التحتية، نقص الأدوات المالية، ضعف تنظيم المنتجين، غياب أو عدم ملاءمة التكوينات الفنية.

وفي المجال المؤسسي، قامت الحكومة بتحديث الهياكل والمحيط القانوني والتنظيمي. غير أنه لا يزال يتعين القيام بمجهودات هامة لتوضيح دور بعض تلك الهياكل (وتفادي التشابك وتشجيع الحكم الرشيد وكذا ضمان وصاية حقيقية عند ما يتعلق الأمر بالمشاريع) وتطبيق الإصلاحات المقررة في مجال اللامركزية وتمكين سلطة الوصاية من القيام التام بمهامها المتمثلة في إعداد ومتابعة وتقييم سياسات التنمية الريفية مع تشجيع إشراك الفاعلين ومشاركته الفعلية وخاصة المنظمات الاجتماعية المهنية التي تنقصها التجربة في الغالب. ولا يزال هناك الكثير يجب القيام به من أجل تطبيق الإصلاح العقاري وتأمين حقوق المستغلين.

وفي المجال المالي فإن الأدوات الحالية (البنوك ومؤسسات القرض) ناقصة صارمة جداً وقليلة التنوع وغير شفافة في الغالب لتتمكن من مواجهة الحاجيات الخاصة لمختلف الفاعلين ووحدات الاستغلال.

وأخيراً لا يمكن غياب ونقص الإحصائيات ذات المصادقية سلطة الوصاية من متابعة وتقييم مجموع نشاطات القطاع الريفي.

ورغم تلك المعوقات الثقيلة، تتوفر موريتانيا على نقاط قوة حقيقية يمكن استثمارها شريطة وجود إطار سياسي مستقر ولا مركزية فعلية وتسيير فعال وشفاف لواردات النفط التي تمكن من تطوير البنى التحتية الضرورية وخدمات الدعم في المناطق الريفية.

إن الهدف التنموي الإجمالي للقطاع، طبقاً لأولويات الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر يظل تخفيف الفقر الريفي بواسطة نمو اقتصادي واجتماعي عادل ومستديم يضمن الأمن الغذائي للسكان والتسيير الدائم للموارد الطبيعية.

ولبلوغ ذلك الهدف تبقى التوجهات الأربع لتطوير القطاع الريفي صالحة، وهي: (أ) تشجيع نمو القطاع لضمان الأمن الغذائي للبلاد، (ب) ضمان النفاذ العادل إلى موارد القطاع، (ج) زيادة عرض وتوفير البضائع والخدمات العمومية الضرورية لتطور القطاع تطوراً مستديماً، (د) تطوير قدرات تسيير التنمية الريفية المندمجة والتشاركية.

وإن الأعمال ذات الأولوية التي يتعين القيام بها على المديين القصير والمتوسط (والتي برزت خلال العملية التشاركية) لتمكين القطاع الزراعي الرعوي من لعب دوره وبلوغ الأهداف المرسومة مقدمة في خطة عملة تركز حول المحاور الإستراتيجية الثمانية التالية:

1. تحسين الإطار المؤسسي والتنظيمي بواسطة وضع القانون التوجيهي للزراعة وتربية الماشية من أجل: تشجيع انفتاح القطاع على السوق، مواكبة تخلي الدولة عن الإنتاج؛ تعزيز المنظمات الاجتماعية المهنية والقطاع الخاص؛ وضع نظام جبائي تشجيعي لتطور الاستثمارات في النشاطات الزراعية؛ السهر على توازن توزيع الموارد وخاصة موارد

النفط بين مختلف قطاعات الإنتاج وكذا لفائدة المنشآت الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية.

2. تعزيز الإنتاج والإنتاجية عبر: التعزيز والربط الأفضل بين برامج البحث والتكوين والدعم والإرشاد، مع إشراك متزايد للمنظمات الاجتماعية المهنية ونظام للبذور والتمويل بالمدخلات الزراعية الفعالة، وتطوير نظم مالية ريفية لا مركزية وقابلة للبقاء وملائمة.

3. الأمن الغذائي والتغذوي بواسطة نشر تقنيات تمكن من زيادة وتنويع وتأمين إنتاج الزراعة وتربية الماشية وبواسطة إنشاء صندوق يمكن من مساعدة المنتجين في حالة الكوارث.

4. إدماج النشاطات الزراعية والرعية في السوق عبر معرفة أفضل للأسواق الداخلية والخارجية وتحديد المنتجات والفروع الواعدة والتثمين الأفضل وتحويل المنتجات الزراعية الرعية ودعم تعزيز قدرات المنظمات الاجتماعية المهنية وطابعها التمثيلي.

5. الحقوق العقارية والتسيير المستديم للثروات الطبيعية عبر إنشاء إطار تشاوري لتطبيق الإصلاح العقاري وآلية لا مركزية لإعداد خطط الاستخدام والتسيير المستديم للثروات الطبيعية، كجزء لا يتجزأ من خطط التنمية المحلية وذلك بالتشاور مع جميع الفاعلين المعنيين.

6. المنشآت والاستثمارات الريفية التي ستكون موضوع إحصاء ثم خطة للاستصلاحات المراد إنجازها مع إعطاء الأولوية لفك العزلة عن مناطق الإنتاج ولجوانب التسيير والصيانة.

7. الإنصاف الاجتماعي ومقاربة النوع وتخفيف الفقر الريفي عبر تشجيع إنشاء النشاطات المدرة للدخل ونفاذ النساء إلى الملكية العقارية وإلى القرض الصغير وإلى التكوينات الخاصة وإلى الدعم والإرشاد، خاصة في مجال التسيير.

8. تعزيز الفاعلين والمؤسسات عن طريق تحسين قدرات وزارة التنمية الريفية في مجال التحليل والتخطيط والتقييم، عبر إنجاز تعداد عام للزراعة والمواشي وتسهيل نفاذ كافة الفاعلين إلى المعلومات بواسطة إستراتيجية ووسائل اتصال حديثة وإعداد إطار واقعي للنفقات على المدى المتوسط من أجل ضمان التخطيط والتسيير المناسبين للموارد المالية المخصصة للقطاع الريفي وأخيرا عبر مواصلة عملية اللامركزية وتوزيع الصلاحيات على المستوى المحلي، لتشجيع المشاركة الفعلية لكافة الفاعلين من سلطات ومجموعات محلية ومنظمات اجتماعية ومهنية وقطاع خاص (على سبيل المثال عبر دعم إنشاء غرف الزراعة).

مقدمة

1. لقد دخلت موريتانيا منذ 3 أغسطس 2005 مرحلة انتقالية أهدافها في الحكم الرشيدة محددة بوضوح. وتشمل خطة عمل يناير 2006- يوليو 2007 أعمال الحكم الرشيد الإجمالي للقطاع وتعزيز القدرات والعصرنة وجودة المرافق العمومية والاتصال.

2. وينظر إلى هذه المرحلة الانتقالية بأنها فرصة لتشخيص الحالة الراهنة للقطاع الزراعي والريفي ولتحديد مجموعة من الأعمال الضرورية لإنجاز نمو قوي ومستديم لذلك القطاع.
3. ومن هذا المنظور، ولبلوغ تلك الأهداف، أطلقت وزارة التنمية الريفية هذه الورشة الكبيرة على أساس تشاركي، تشرك المصالح الفنية للوزارة ومجموع شركاء القطاع.
4. وفي هذا السياق، بادرت وزارة التنمية الريفية بالقيام بتشخيص شامل وموضوعي للحالة الراهنة للقطاع وأفاقه، وتحديد أهم معوقاته وفرصه وعلى ذلك الأساس وضع خطة عمل للتدخلات ذات الأولوية من أجل دفع القطاع الريفي من جديد.

1. وضع الاقتصاد الموريتاني في الأفق

5. يعتمد الاقتصاد الموريتاني تقليديا على التجارة والزراعة وتسيطر عليه تربية الماشية، والتي انضافت إليها مع الزمن قطاعات المعادن والصيد. وقد امتاز الأداء الاقتصادي للبلاد خلال العقد الأخير بسيادة متوسطة للناتج الداخلي الخام الفعلي أعلى من تزايد السكان، حيث يقع في حدود 4%، وبتحول الاقتصاد إلى القطاع الثالث بسبب المواصلات والسياحة والنقل، وهي قطاعات بلغت 35.7% من الناتج الداخلي الخام عام 2003، على حساب قطاع الصناعة الذي سجل انخفاضا لأهميته ويسهم بأقل من 10% في الناتج الداخلي الخام، وكذا استقرار القطاع الأول الذي تصل مساهمته في الناتج الداخلي الخام حوالي 18%¹، حيث يسيطر عليه الإنتاج الحيواني الذي يمثل 70% من القيمة المضافة في القطاع الأول. وإن قطاعي المعادن والصيد، رغم مساهمة متواضعة نسبيا في الناتج الداخلي الخام (حوالي 15% و6% على التوالي) يغطيان تقريبا مجموع صادرات البضائع. كما تجدر الإشارة إلى أنه، بعد تخلي الدولة تدريجيا وبشكل بطيء، فإن مساهمة القطاع الخاص قد ارتفعت من 23.4% إلى 28.4% من الناتج الداخلي الخام.
6. غير أن التحاليل المتوفرة تبين أنه، من وراء المعوقات البنوية التي لا تزال هامة والناتجة عن الهشاشة أمام الصدمات الخارجية بسبب ضيق قاعدة الإنتاج والتصدير والظروف المناخية القاحلة، فإن نمو البلاد قد طبعه ثقل ميزان المدفوعات الذي يعاني من عجز هيكلي وارتفاع الدين الذي عبأت خدمته جزءا هاما من موارد العملة الصعبة في البلاد. ومن حيث القيمة المطلقة، بلغ مجموع الدين 260% من الناتج الداخلي الخام السنوي عام 1999، حيث وضع البلاد في الرتبة التاسعة من أشد البلدان مديونية في العالم.
7. وفي السنوات الأخيرة شهد الاقتصاد الموريتاني نموا يعود، حسب المراقبين الاقتصاديين الوطنيين والدوليين، إلى عوامل ظرفية ملائمة ترتبط بأسعار المواد الأولية وخاصة منجم الحديد وكذا زيادة العون للتنمية في قطاعات الخدمات والبنى التحتية. وإن نسبة النمو المرتفعة المسجلة خلال النصف الأول من هذا العقد قد ارتفعت من 1.1% عام 2002 إلى أكثر من 5% بين عامي 2003 و2005. وفي عام 2006 تعلن التقديرات نتيجة قياسية تصل 19.6% وخلال عامي 2007-2008 يتعين تأكيد الأداء ولكن بمستويات أخفض من عام 2006، على التوالي 10.6% و8.3%². وعلى مدى أطول تعول التوقعات على نمو يبلغ 7% في المتوسط خلال الفترة 2006-2010³.
8. وعلى مستوى المبادلات التجارية، تتمثل أهم الصادرات في مناجم الحديد ومنتجات الصيد. وستتغير بنية الصادرات بشكل قوي بسبب عائدات تصدير النفط، الشيء الذي سينعكس على الميزان التجاري

¹ - خلال الفترة 1998-2000، كانت مساهمة القطاع الأول في الناتج الداخلي الخام 18.6% في المتوسط، ومثلت تربية الماشية متوسطا قدره 14% والزراعة 4.6%. وخلال الفترة 2001-2003، انخفضت مساهمة القطاع الأول قليلا حيث شكلت 17.9% في المتوسط، منها 14.5% لتربية الماشية و3.9% للزراعة (تقرير حول مراجعة البيانات الاقتصادية 1992-2004، يونيو 2006).

² - وحدة الدراسات الاقتصادية، حالة البلاد: موريتانيا، يناير 2007 (إنجليزي).

³ - الإطار المراجع لمحاربة الفقر.

الذي سيمكن حسب التقديرات من الانتقال من رصيد سالب مسجل خلال السنوات الست الأخيرة إلى فائض يقدر بـ1.9% عام 2007 و2.4% عام 2008.

9. كانت نسبة التضخم دون 6% لغاية 2003، لكنها سلكت طريقا مغايرا اعتبارا من عام 2004، حيث وصلت 10.4% عام 2004 و14.5% عام 2005. وبالنسبة لفترة 2006-2008 تنتظر التوقعات⁴ تراجعا خفيفا سيعيد النسبة إلى حوالي 6% عام 2006 و8% في عامي 2007 و2008. لكن مستوى التضخم يمثل تذبذبا مرتفعا يعود خاصة إلى قوة عدم استقرار الأسعار الزراعية التي تمثل حوالي 50% من مؤشر أسعار الاستهلاك. يضاف إلى ذلك أن الضغوط المحتملة في الارتفاع قد تنتج عن زيادة النفقات العمومية عند ما تتولى الحكومة الجديدة مهامها.

10. وفي مجال الميزانية فإن الإصلاحات الهامة التي قيم بها منذ عام 1993 على مستوى الضرائب والتحكم في النفقات العمومية وأليبرالية الاقتصاد قد مكنت من الانتقال من عجز ميزاني مزمّن في عقد الثمانينيات إلى فائض ميزاني اعتبارا من عام 1996. بلغ العجز حوالي 2% عامي 1998 و1999 (بدون الهبات)، لكنه سجل بعد ذلك عجزا متزايدا بين عامي 2004، ناتجا عن النفقات الجارية (التي تضاعفت تقريبا بين عامي 1998 و2004)⁵ لكن أيضا إلى استئناف الاستثمارات العمومية التي تضاعفت 6 مرات خلال نفس الفترة. حديثا بفضل أداء قطاع النفط أصبح رصيد الميزانية إيجابيا من جديد حيث بلغ 7.6%+ عام 2006 حسب بعض التقديرات⁶.

11. إن الأداء الجيد في السنوات الأخيرة مضافا إلى السيناريو المناسب على المدى القصير والطويل وكذا التحكم الأفضل في التوازنات الاقتصادية مثل مستوى رصيد الميزانية وسعر الصرف وتطور الكتلة النقدية أو مستوى الاحتياطي تمكن من توقع مرحلة نمو الاقتصاد الموريتاني ستكون لها آثار مضاعفة.

12. تمكن ملاحظة النتائج الأولى في المصادقة، خلال شهر يوليو 1999، من قبل صندوق النقد الدولي على البرنامج الأول لتخفيف الفقر وللنمو الاقتصادي في البلاد بمبلغ 55 مليون دولار أمريكي. وقد انطلق البرنامج الثاني عام 2003 بمبلغ 8 ملايين دولار أمريكي. ومن جهة أخرى تم قبول موريتانيا عام 2002 لتستفيد من تخفيف ديونها ضمن المبادرة المدعمة لفائدة البلدان الفقيرة شديدة المديونية. وأخيرا تجدر الإشارة إلى التقدم السريع للاستثمارات المباشرة الأجنبية التي ارتفعت من 40 مليون عام 2000 إلى حوالي 300 مليون دولار أمريكي عام 2005⁷.

2. ثلاثة تحديات للاقتصاد الموريتاني

13. إن أية إستراتيجية مستقبلية للتنمية الزراعية والريفية المستدامة يجب لزوما أن تأخذ في الحسبان وأن تندرج في الظرفية الجديدة التي تمتاز برهانات التغيرات الديمغرافية واستغلال النفط والعولمة.

⁴ - صندوق النقد الدولي، تقرير البلاد، يوليو 2006 وحدة الدراسات الاقتصادية، حالة البلاد: موريتانيا، يناير 2007 (إنجليزي).

⁵ - صندوق النقد الدولي: الجمهورية الإسلامية الموريتانية، مسائل مختارة وملحق اقتصادي، يوليو 2006.

⁶ - وحدة الدراسات الاقتصادية، حالة البلاد: موريتانيا، يناير 2007 (إنجليزي).

⁷ - إحصائيات البنك الدولي حول التنمية.

1.2 تغيرات ديمغرافية هيكلية

14. يتزايد سكان موريتانيا بشكل سريع ويتقرون أكثر فأكثر ويفضلون المناطق الحضرية على المناطق الريفية. لم يعد الرجل يشكلون اليوم سوى 4% من مجموع سكان البلاد ويعيش أكثر من 50% من السكان في المدن (يقطن ربع السكان في انواكشوط).

15. ويتجسد مظهر براز آخر من التطور الديمغرافي في تزايد نسبة النساء في المناطق الريفية بسبب هجرات الرجال بحثا عن العمل في المدن. وأخيرا نظرا إلى بنية أعمار السكان الريفيين، حيث يسيطر الأطفال دون سنة 15 (46)، فإن المناطق الريفية يقطنها أكثر فأكثر الأطفال والنساء.

16. إن انعكاسات تلك الاتجاهات الهيكلية على القطاع الزراعي والريفي ضخمة وتطرح رهانات هامة على أصحاب القرار في عدة مستويات: (أ) زيادة الإنتاج الزراعي لمواجهة الطلب المتزايد؛ (ب) ملائمة العرض الغذائي مع الحاجيات التي تمتاز بقوة تطور الطلب؛ (ج) تطوير الأسواق من أجل دمج أفضل للقطاع الزراعي الرعوي في الأسواق الحضرية؛ (د) الاعتراف بدور النساء المتزايد وإنشاء خدمات دعم ملائمة؛ (هـ) تلبية الحاجيات في مجال الخدمات الأساسية الموجهة أساسا نحو الأطفال (التعليم، الصحة...).

2.2 ظهور النفط

17. لقد أصبحت موريتانيا عام 2006 بلدا منتجا للنفط والغاز وتستعد لتكون مصدرا. ورغم الشكوك حول الطاقة الفعلية للاحتياطي والصادرات⁸، وسيكون انعكاس هذا القطاع ضخما على الاقتصاد عموما وعلى القطاع الزراعي والريفي.

18. تستطيع البلاد بالفعل أن تستفيد من واردات النفط لأن استغلال هذه الأخيرة بشكل جيد يمكن أن يدفع عجلة إصلاحات عصرنة البلاد التي بدأت وتخفيف الفقر بشكل كبير وضمن التنمية المستدامة. كما أن تجربة باقي البلدان المنتجة للنفط تبرز أن وفرة المدخيل الحاصلة من تلك الموارد يمكن أن تنعكس سلبيا إذا لم تستطع البلدان تفادي أخطار تناقص الاستثمار المرتبطة بذلك.

19. إن زيادة الموارد المالية الحاصلة من إنتاج وتصدير النفط ستساعد البلاد على تخفيف الديون الخارجية وإعادة توازن العجز الميزاني وتحسين رصيد الميزان التجاري (إن الآثار الأولى بارزة في ذلك المجال). ومن وراء الآثار المباشرة على الحسابات الوطنية، ستتيح هذه الموارد الجديدة للحكومة هامش مناورة أكبر لوضع برامج استثمارية واجتماعية في الوسط الريفي لعصرنة قطاع الزراعة و تربية الماشية ومحاربة الفقر ونقص التشغيل وعدم الأمن الغذائي. وإن تسوي الحسابات سيكون لها بشكل متزايد أثر الجذب على شركاء التنمية، الشيء الذي سيتجسد في نفاذ متزايد إلى صناديق مساعدة التنمية وإلى الاستثمارات الأجنبية.

20. وفي نفس الوقت يجب توقع تزايد الطلب الداخلي على المنتجات الزراعية والذي قد ينعكس إيجابيا على الإنتاج الزراعي شريطة أن يصبح أكثر تنافسية مع أسواق الاستيراد ويتنوع نحو منتجات تتجاوب أكثر مع أنماط الاستهلاك الحضري، سيما وأن الاستثمارات الجارية في البنى التحتية ستسهم في تقريب المناطق الزراعية من أسواق الاستهلاك الكبيرة.

21. وإلى جانب هذه الفرص، فقد أثبتت التجربة القائمة في بلدان أخرى منتجة للنفط أن ذلك الرخاء يشمل أخطارا. ومن المحتمل جدا أنه عندما تبدأ البلاد إنتاج وتصدير الثروات النفطية، سنشاهد تزايد الاتجاه إلى انخفاض مساهمة القطاع الريفي في الناتج الداخلي الخام والذي لوحظ خلال السنوات الماضية.

⁸ - تم تقدير احتياطيها في مرحلة أولى بحوالي 400.000 - 600.000 مليون برميل، وطاقت تصديرها بـ20 سنة، وهو ما يجعل البلد المنتج الإفريقي السادس للنفط من حيث الإنتاج المطلق والبراميل للفرد. لكن مؤخرا (يناير 2007) تمت مراجعة تلك التقديرات في اتجاه الانخفاض وخاصة بالنسبة لأهم المواقع، حقل شنقيط الذي قدر احتياطيه الأصلي بـ81.1 مليون برميل ليصبح 35 مليون برميل، وهو أكثر احتمالا. (وحدة الدراسات الاقتصادية، حالة البلاد: موريتانيا، يناير 2007 (إنجليزي)).

22. يضاف إلى ذلك خطر الفرق المتزايد بين القطاعات العصرية والحيوية التي يقترها استغلال الموارد المنجمية والنفطية، والقطاع الزراعي والريفي الذي يمتاز بنظم إنتاج تقليدية موجهة بشكل قوي نحو الاستهلاك الذاتي وقليلة المردودية والتثمين. يمكن أن تنعكس هذه الوضعية في تفاقم فارق دخل الفرد بين عمال الزراعة ومتوسط الدخل الوطني واللذين تم تقديرهما بمبلغ 122 و386 دولار أمريكي على التوالي⁹. وإذا تأكد هذا الاتجاه، فستتفاقم أخطار نقص الاستثمار وترك المناطق الريفية مع ما يترتب على ذلك من آثار لا يمكن تصورها على المستوى: (1) الاجتماعي الناتج عن هجرة الشباب وشيخوخة السكان الريفيين وفقدان المهارات، (ب) والاقتصادي الناتج عن تخفيض الإنتاج الزراعي تجاه الطلب المتزايد في المناطق الحضرية وعن زيادة فاتورة الواردات الزراعية المرتفعة أصلاً و(ج) الإقليمي بسبب آثار التدهورات البيئية والثقافية التي تعقب هجر المناطق الريفية وترك نشاطات القطاع الأول.

23. وإن الضغوط نحو رفع سعر الصرف قد تنعكس على زيادة الواردات وتؤثر على تنافسية قطاعات الإنتاج الوطنية. وهنا أيضاً نظراً لهشاشة قطاعي الزراعة وتربية الماشية فقد يدفعان ثمناً باهظاً مع فقدان أسواق هامة على المستوى الوطني والجهوي والدولي وتفاقم الرصيد السلبي للميزان التجاري الزراعي.

24. كما يوجد خطر مرتبط بتقلب الاقتصاد الذي قد يبرز من تبعية مفرطة لعائدات القطاع وتغيرات الأسعار. ومن بين السلبيات التي تمكن معاينتها في الدول المنتجة للنفط، يتعين التذكير بـ: (أ) عدم انضمام التمويلات والاستثمارات التي تمتاز بانقطاعات عندما تهبط أسعار النفط؛ (ب) تخصيص غير فعال للموارد المالية؛ (ج) زيادة بدون احتياط للنفقات العمومية وخاصة على شكل مساعدات مالية.

25. قد يؤدي ذلك إلى إضعاف الاقتصاد الذي لن يستطيع مواجهة حاجيات التنمية عندما ينفد احتياطي النفط بعد حوالي عشرين سنة وإلى فقدان الوكلاء الاقتصاديين الثقة في النظام.

3.2. تحدي العولمة

26. بدأت موريتانيا منذ التسعينيات بشكل قوي ليبرالية على المستوى الوطني والدولي، حيث خففت رقابة أسعار المنتجات وأزاحت معوقات التجارة الدولية. وقد عقب تلك السياسات مزيد من ليبرالية الصرف وإصلاحات جبائية وجمركية وقضائية لإنشاء محيط ملائم للاستثمارات الأجنبية ولاندماج أفضل في الاقتصاد العالمي.

27. وفي هذا النطاق ومع انضمام موريتانيا إلى منظمة التجارة العالمية عام 1995، فقد اختارت الانضمام إلى الآلية متعددة الأطراف والتي توفر إطاراً ملائماً لاندماج أفضل لاقتصادها في الأسواق الدولية من جهة وأن تفرض على نفسها انضباطاً في قيادة السياسات التجارية والجبائية من جهة أخرى. غير أنها لم تفتح بعد مفاوضات من أجل الاتفاقيات الخاصة بكل بلد لكنها نفذت، بمبادراتها الخاصة، سياسة تعريفية أدت إلى نقص عدد الضرائب وإلى تخفيض النسبة العامة للضريبة.

28. وفي إطار إصلاح نظام التجارة الخارجية، واصلت الحكومة عملية عقلنة بنية التعريفات التي بدأت عام 1997 لفترة أربع سنوات والهادفة إلى تبسيط نظام الضرائب على الواردات. وهكذا منذ يناير 2001 تم تقليص عدد النظم الضريبية من 4 إلى 3 وتبلغ أعلى نسبتين على التوالي 20% و10% (من دون الضريبة الإحصائية). وهكذا تقترب البنية التعريفية الموريتانية من بنية دول شبه المنطقة.

⁹ البيانات الإحصائية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة FAOSTAT

29. وفي إطار هذه الاتفاقات، تجدر الإشارة إلى أن موريتانيا التي تعد من بين الدول الأقل تقدما، يمكن أن تستفيد من الدعم الموجه إلى تنمية الخدمات العمومية مثل البحث والتكوين. ولا يحظر عليها أبدا أن تقدم الدعم لاقتناء المدخلات للمنتجين الزراعيين ذوي الدخل المنخفض وذلك في مجال النقل وتسويق منتجاتهم.

30. على المستوى الجهوي، ظلت موريتانيا فترة طويلة عضوا في منطمتين جهويتين هما اتحاد المغرب العربي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. وقد اختارت الانسحاب من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في شهر يناير 2001. ومع ذلك تواصل عضويتها في المنظمات شبه الإقليمية ذات الهدف الخاص، مثل منظمة استثمار نهر السنغال واللجنة المشتركة لمحاربة الجفاف في الساحل التي انتهت للتو من رئاسة تنسيق.

31. يدخل التعاون بين موريتانيا والاتحاد الأوروبي¹⁰ في إطار اتفاق الشراكة بين دول إفريقيا والكاربي والمحيط الهادي والمجموعة الأوروبية والذي تم توقيعه في كوتونو في شهر يونيو 2000، ويضع تخفيف الفقر في المقام الأول من أهدافه. وفي هذا الإطار يركز الاتفاق بشكل خاص على التبنّي المحلي للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعي وإدماج فاعلي القطاع الخاص والمجتمع المدني.

32. تضع كل تلك الإصلاحات التنمية الريفية ومستقبل المناطق الريفية ضمن أفق جديدة تشمل نقاط قوة ولكن أخطار أيضا تتعين معرفتها بشكل أفضل من أجل وضع الإجراءات المناسبة لتجاوزها. وفعلا فإن سياسات تخفيض مساعدات الإنتاج والحوافز الجمركية يمكن أن تكون لها آثار إيجابية على القطاع الزراعي والأمن الغذائي والفقر حيث تمكن: (أ) المستهلكين (وخاصة الفئات الاجتماعية الأشد فقرا والتي تشكل نفقاتها الغذائية أغلبية مصاريف الأسر) من دفع أسعار أخفض للمواد الغذائية الزراعية؛ (ب) البلدان ذات العجز المزمن أو الظرفي مثل موريتانيا من النفاذ بشكل أسهل إلى السوق الدولية؛ (ج) مجموع الاقتصاد من تخفيف الآثار الضارة لعدم استقرار الأسعار الناتج عن التغيرات المناخية وعن تقلبات المخزونات الموسمية.

33. ومن جهة أخرى فإن الملاحظة في موريتانيا كما في باقي البلدان النامية تبرز تدهورا للسعر النسبي للنشاطات الريفية الناتج عن الليبرالية. ويضخم هذا التطور ظاهرة الهجرة، حيث ينشئ فائضا من اليد العاملة لا تستوعبه القطاعات العصرية، الشيء الذي يسبب توترات اجتماعية تتجسد في البطالة والعمل غير المصنف والهجرات الدولية. ويكمن انعكاس محتمل آخر لتدهور الأجور النسبية في كون المنتجين الزراعيين يتقاطعون أكثر فأكثر داخل نشاطات قوتية مسيطرة في موريتانيا. وينتج عن ذلك فرق متزايد بين المناطق الريفية والحضرية وإفقار نسبي لسكان الريف العائشين على الزراعة وتربية الماشية وكذا تزايد عدم الأمن في مجال الأغذية والتغذية.

34. إن هذه الأخطار قوية سيما وأن القطاع الرعوي ضعيف التجهيز لمواجهة فتح الأسواق. وفي المقام الأول توجد مشكلة معوقات العرض الزراعي للسوق المنزلي الوطني والدولي ثم نقص المنشآت المبنائية والطرقية وأخيرا نقص المصادر البشرية والمؤسسية للمشاركة بشكل نشط في النظام متعدد الأطراف. ويفسر ذلك ضعف انفتاح البلاد على السوق الدولية من جهة والحذر الذي تبدأ به البلاد المفاوضات الثنائية والجهوية ومتعددة الأطراف من جهة أخرى.

35. كما يجدر التذكير بأن تخلي الدولة عن نشاطات تسويق وإنتاج المواد الزراعية لم يحضر بل واكبه تغيير تنظيم لم يجد في القطاع الخاص بديلا منظما بشكل كاف لمواجهة بعض المسؤوليات أو الأعباء المترتبة عليه، الشيء الذي أدى إلى هشاشة متزايدة للقطاع من حيث أسعار ومنافسة المواد المستوردة التي تستفيد من الدعم في أغلب الأوقات.

36. وعلى المدى الطويل، فإن غياب إستراتيجيات والتزامات ملموسة (سياسات اقتصادية، استثمارات، وبرامج المساعدة الفنية) تستهدف وضع الاقتصاد في المستوى ودمجا أفضل للقطاع الزراعي والرعوي في السوق الوطنية والدولية قد يحصر القطاع الريفي في دور هامشي مع العواقب التي تمكن ملاحظتها في عدد كبير من الدول الأخرى المنتجة للنفط.

¹⁰ - إطار التعاون بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والاتحاد الأوروبي والذي تم إعداده عام 2001.

3. ما هو دور القطاع الزراعي والريفي أمام التحديات الجديدة

37. يتمثل السؤال المطروح في معرفة المكانة التي سيحتلها أو يجب أن يحتلها القطاع الزراعي والريفي في هذه الظرفية الجديدة وهل، وبأية شروط، يستطيع القطاع تقديم مساهمة معتبرة لرفع تلك التحديات الجديدة. إن الأدوار الحاسمة التي تعود إلى القطاع الزراعي والريفي يمكن تجميعها حسب 5 محاور: (أ) مساهمته في النمو الاقتصادي؛ (ب) تثبيت السكان في المنطقة الريفية؛ (ج) تحسين المن الغذائي؛ (د) تخفيف الفقر؛ و(هـ) صيانة التراث الطبيعي.

1.3. المساهمة في النمو الاقتصادي

38. للجواب على هذا السؤال الأول، يجدر التذكير بأن القطاع الأول هو في المقام الأول واحد من القطاعات المعتبرة في الاقتصاد الموريتاني، حيث يسهم بحوالي 18% من الناتج الداخلي الخام. ويندرج في الإستراتيجيات الكفيلة بنثمين الطاقات التنموية الهامة وأثرها المضاعف¹¹. وتتم تلك الإستراتيجيات عبر: (أ) زيادة وتثبيت وتنويع (عموديا وأفقيا)¹² الإنتاج الزراعي؛ (ب) تكييف العرض مع الطلب (الوطني والدولي) الذي يتجه إلى الزيادة وإلى التنوع نظرا إلى تغيرات نظم الاستهلاك و(ج) تحسين إنتاجية عناصر الإنتاج. يتمثل الهدف في بلوغ مستويات لنمو الإنتاج الزراعي تتجاوز نسب تزايد السكان بغية رفع الدخل في الوسط الريفي، حيث لا يزال يتمركز أكثر من نصف السكان الموريتانيين العاملين¹³.

2-3. تثبيت السكان الريفيين

39. يلعب نمو القطاع الزراعي والريفي دورا أوليا في التوزيع الجغرافي للسكان. وحسب المسوحات التي أنجزت في البلاد، لوحظ أن هجرة سكان الريف إلى المدينة تعود إلى تدهور ظروف المعاش في الوسط الريفي أكثر منها إلى جاذبية المدن. وبعبارة أخرى فإن تحسين النمو النسبي للقطاع الزراعي ومن حيث التبادل الداخلي قد يكون له أثر كبير على تخفيف التحضر¹⁴ وعلى الفقر في الوسط الحضري. كما قد يكون لها انعكاس غير مباشر على تنشيط المراكز الحضرية الانتقالية والمراكز الريفية التي تتطلب الخدمات المقربة. وأخيرا قد تحول دون ظاهرة شيخوخة سكان الريف وتناقص الاستثمار.

¹¹ - تقرير حول الموارد الطبيعية في موريتانيا، البنك الدولي 2006.

¹² - يستهدف التنويع العمودي تطوير القطاعات الفرعية عبر تعزيز العلاقات بين مستوى الإنتاج وأسواق المدخلات (قبليا) وأسواق الاستهلاك (بعديا). وتشمل إستراتيجيات التنويع العمودي على وجه الخصوص تطوير قطاعات النشاط غير الزراعية تماما لكنها تضيف قيمة إلى المنتجات الزراعية. ويتعلق الأمر خاصة بقطاعات خدمات دعم الزراعة والتحويل والقرض ... ويستهدف التنويع الأفقي تخفيف التبعية لعدد قليل من المنتجات التي يمكن أن تسبب هشاشة كبيرة أمام تغيرات الأسعار وأخطار المناخ.

¹³ - حوالي 60% حسب إحصائي السكان عامي 1977 و1988.

¹⁴ - بروكيرهوف م. (1999)، النمو الحضري في الدول النامية: استعراض الإسقاطات والتوقعات، مجلة السكان والتنمية، المجلد 25، رقم 4، صفحات 757-778 (إنجليزي).

3.3. تحسين الأمن الغذائي

40. تبرز ملاحظة الأمن الغذائي في البلاد تحسنا هاما للحالة العامة في المناطق الريفية كما في المناطق الحضرية، حيث تظهر كافة المؤشرات بعض التحسنات.

41. غير أن المعدلات الوطنية تحجب فوارق كبيرة على المستوى الجغرافي (تعاني المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية) كما على الصعيد الاجتماعي. إن الأطفال أكثر هشاشة عموما حيث يعانون مستويات سوء التغذية ومرضية ونسب وفيات تعتبر خطيرة حسب تصنيف منظمة الصحة العالمية.

42. تعود هذه الوضعية أولا إلى نقص عرض المنتجات الغذائية الذي يقع في مستويات دون حاجيات البلاد، حيث يصل حوالي 30% بالنسبة للحبوب¹⁵ في السنة المناسبة لكن قد يسقط إلى مستويات أقل بكثير كما وقع خلال حملة 2004-2005 التي هبط فيها إلى 13% فقط. وتشكل اللحوم الحمراء القطاع الوحيد الذي يحقق الاكتفاء الذاتي. وتجدر الإشارة إلى أن الريفيين، وإن كان معظمهم مزارعين، يتعين عليهم شراء نسبة كبيرة من المنتجات الغذائية والمواد الاستهلاكية الأخرى التي يحتاجون إليها. وفي وادي نره السنغال فقط يقارب الاستهلاك الذاتي 10% فقط من القيمة الإجمالية لاستهلاك الأسر الريفية¹⁶.

43. يتميز مستوى الإنتاج بارتباطه الشديد بالظروف المناخية وبتأثره بالآفات الزراعية الناجمة عن الحشرات والتغيرات الفصلية للأسعار، وهو ما ينعكس على قدرة المزارعين خاصة فيما يتعلق بالاكتفاء الذاتي وتلبية الحاجات الغذائية. وبما أن الفترات الفاصلة بين حصادين هي الأكثر حرجا بالنسبة للنفاد للمنتجات الغذائية، فقد أنشأت الحكومة مفوضية الأمن الغذائي لمواجهة إشكالية الأمن الغذائي المعقدة وتعزيز نظام تسيير الأزمات الذي كان ضعيف الفاعلية. كما أدى غياب سياسة وطنية للأمن الغذائي إلى الحد من فاعلية مجهودات الحكومة.

44. نجم عن ما سبق أن وضعية الأمن الغذائي في البلد يمكن أن توصف بالضعيفة والشديدة الارتباط بالمساعدة الغذائية التي تمثل 10% من مجموع المساعدة في مجال التنمية المقدمة للبلاد.

45. إن التحدي بالنسبة للقطاع الزراعي هو الحد من هذا الضعف الحاصل اليوم وفي المستقبل، ذلك أن الطلب الغذائي سيزداد بشكل كبير بسبب تزايد السكان وازدياد الدخل والتوزيع الجغرافي للسكان الذين يتحضرون أكثر فأكثر. وحسب التقديرات¹⁷ فإن ازدياد السكان سيؤدي إلى مضاعفة الطلب على الحبوب سنة 2010. وبالإضافة إلى الحبوب، فإن البلد يستورد عمليا مجموع حاجاته من السكر والزيت النباتي.

46. كذلك فإن أثر الدخل سيؤثر بشكل خاص على تنوع الطلب الغذائي خاصة في المناطق الحضرية، وهو ما يجعلنا نفترض أن يكون هنالك تزايد سريع على طلب السمك واللبن والخضروات مقارنة بالحبوب.

47. يشكل ازدياد الطلب فرصة للقطاع الزراعي، ولكن شريطة أن يتم وضع القطاع في حال تمكنه من التقدم ليستجيب للحاجات المعبر عنها من خلال هذا الطلب. وبعبارة أخرى، فإن هناك خطرا كبيرا في أن تتم تلبية هذه الحاجات عبر الاستيراد المدعوم غالبا بشكل كبير (الأرز، القمح، اللين ...) التي تمثل حوالي 30% من إجمالي مستوردات البلاد وهو ما قد يؤدي إلى نتائج تسيء إلى الخطط الاقتصادية والاجتماعية والترايبية.

¹⁵ - تقرير حول تقدمات تنفيذ الأهداف التنموية في موريتانيا، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2005.

¹⁶ - تقييم الفقر في موريتانيا، البنك الدولي، 1994.

¹⁷ متابعة القمة العالمية للغذاء، مشروع إستراتيجية للتنمية الزراعية الوطنية في أفق 2010، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، نوفمبر 1996.

48. أخيرا فإن النمو الاقتصادي للقطاع الزراعي لا يكفي، إذ أن الأمن الغذائي له بعد يتعلق بالنفاذ العادل إلى المصادر، وهو في نفس الوقت من أسباب وأثار الفقر: فمن جهة يمنع سوء التغذية الأفراد من إعطاء إنتاجية قصوى ومن تحصيل دخل كاف لشراء الغذاء، ومن جهة ثانية فإن الفقر يمنعهم من الحصول على الغذاء. وأمام هذه المشاكل يصبح من الضروري اعتماد سياسات إرادية من قبل الحكومة مثل برامج تستهدف المجموعات الهشة وإنشاء أحزمة الأمان الضرورية.

4.3. تخفيف الفقر

49. رغم التطور المسجل خلال الفترة 2000 - 2004 يبقى الفقر ظاهرة ريفية، إذ أن نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت عتبة الفقر والمحددة بـ 94.600 أوقية للفرد سنويا في سنة 2004 تبلغ 60% في الوسط الريفي مقابل 28% في الوسط الحضري. يضم الوسط الريفي وحده 75% من الفقراء في البلاد و 80% من أشد السكان فقرا. في سنة 2004 فإن 64% من أعضاء الأسر التي يعيّلها مزارع مستقل تعيش تحت عتبة الفقر¹⁸.

50. إن هذا الانتشار الكبير للفقر في العالم الريفي مرتبط بضعف تنوع مصادر الدخل وبالعوائق التي تواجه الزراعة والتنمية الحيوانية اللتين هما المصدران الرئيسيان للعمل في الوسط الريفي، كما يلاحظ ضعف شديد للتشغيل في الوسط الريفي، إذ أن نقص التشغيل يمس على الأقل نصف عدد السكان العاملين.

51. غير أن الفقر في الوسط الريفي لا يتحدد فقط في المظهر النقدي ولكن أيضا من عناصره ضعف رأس المال البشري والنفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. إن تحدي الفقر يتمثل إذن كذلك في تنمية البنى التحتية الضرورية لتمكين الأفراد والمجموعات الاجتماعية الأكثر حرمانا من النفاذ للخدمات الأساسية التي هي التهذيب والصحة والماء الشروب والصرف الصحي ... الخ.

52. ليس الفقر ظلما فحسب، ولكنه أيضا عائق في سبيل التنمية وحامل لمسببات عدم الاستقرار الاجتماعي. إن القطاع الزراعي والتنمية الريفية لهما دور مهم في الوقاية من هذه الأخطار، على الأقل نظرا لخمسة أسباب وجيهة: (أ) أن غالبية الفقراء يتمركزون في المناطق الريفية؛ (ب) أن الطبقات الاجتماعية الأكثر فقرا تتفق الجزء الأكبر من ميزانية الأسرة في شراء المواد الغذائية الأساسية (ج) أن هناك طاقات كامنة غير معبر عنها لخلق فرص عمل في الوسط الريفي؛ (د) أن التراث الثقافي والتاريخي يوجد في المناطق الريفية ويشكل مصدر دخل محتمل؛ (هـ) أن حماية البيئة والمناظر الطبيعية تساهم في تحسين ظروف المعيشة.

5.3. الحفاظ على الوسط الطبيعي والمجال الترابي

53. يعتبر المزارعون والمنمون حماة وخازني الوسط الترابي والمناظر الطبيعية والتاريخ الموريتاني. وقد أثر احتلال واستغلال التربة مضافا إلى التضاريس والهيدوغرافيا في المناظر الطبيعية على مر التاريخ الموريتاني وذلك في علاقة وثيقة مع الديموغرافيا. لقد أدى التنافس بين الأراضي الزراعية والرعي والغابات إضافة إلى عاديات التاريخ (الحروب، المجاعات، الأوبئة، تزايد السكان، السياسات الزراعية) إلى تغير المناظر الطبيعية منذ قديم الزمان.

54. يسير الآن المزارعون والمنمون الموريتانيون 20 مليون هكتار (قاربة 20% من مساحة البلاد) صالحة لمختلف الأنشطة الزراعية- الغابية- الرعوية. ومن ضمن هذا المخزون الأرضي، هناك

¹⁸ المسح الدائم حول الظروف المعيشية للأسر، 2004.

500.000 هكتار صالحة للزراعة، منها 137.000 هكتار على طول نهر السنغال صالحة للري و4.339.000 هكتار تغطيها النباتات الخشبية 15.161.000 هكتار من المراعي العشبية.

55. غير أن إعادة تنظيم تجري منذ السبعينات وقد اتسمت بـ: (أ) تحضر متسارع شكل تحديا للمخطط والمشرع؛ (ب) ظهور التجمعات الريفية على نطاق واسع، خاصة حول طريق الأمل؛ (ج) نمو الزراعة المروية في منطقة حوض النهر؛ (د) تحول جذري في نظم الإنتاج الزراعي والرعي نتيجة استمرار العوامل المناخية غير الملائمة واطراد الجفاف.

56. وهكذا انحسرت المساحات المخصصة للزراعة المطرية وأصبحت الزراعات أكثر عشوائية من ذي قبل، إذ تتم ممارستها أساسا في القيعان التي تستفيد من منسوب إضافي من مياه المستنقعات وتحافظ أكثر نتيجة بنيتها الثقيلة على الرطوبة. لكن معظم هذه المنخفضات يتعرض لزحف الرمال بشكل مستمر، كما أن الخصوبة المحتملة قد تستنفذ بسرعة ما لم يتبع بشأنها تسيير ملائم.

57. لم يتم تخفيض زراعات الفيضان فحسب بل إن فترة الفيضان أصبحت أقصر من عاداتها ولم تعد نوعيات الذرة البيضاء عالية المردودية تزرع نظرا لعدم توفر حاجاتها من الماء وهو ما أثر كثيرا على المردودية، ويتم الآن الاتجاه أكثر فأكثر نحو الزراعات المروية التي تتطلب إدخال تقنيات حديثة واستثمارات ووسائل إنتاج وتسيير ليست في متناول المزارع الصغير.

58. تمثل أنشطة الصيد في نهر السنغال قديما مصدرا مهما للدخل وللبروتين وقد أصبحت محدودة جدا بسبب تأثير الجفاف.

59. أخيرا فإن إنتاجية الواحات نقصت بشكل ملحوظ نتيجة انخفاض البحيرة الجوفية وزحف الرمال على الواحات وهجرة اليد العاملة المحلية.

60. إن الضغط البشري والحيواني على المصادر الطبيعية، الذي أصبح يتركز في منطقة الجنوب بسبب تدهور البيئة في الشمال أصبح يزيد منه تحضر غالبية المنمين الرحل.

61. نتيجة لذلك فمن المناسب التفكير في تنمية القطاع الزراعي ضمن أفق تنمية مستدامة وهو ما يجب أن يأخذ في الحسبان ندرة المصادر الطبيعية (الماء والتربة) والمحافظة عليها وحماية البيئة. إن هذه المقاربات ضرورية خاصة أن البلد يواجه أخطارا طبيعية متزايدة ناجمة عن تغير المناخ.

4. قدرة القطاع الزراعي الرعي على رفع التحديات

62. يتعلق الأمر بتحليل الميزات والعوائق التي يتميز بها القطاع الزراعي الرعي وخاصة قدرته على مواجهة التحديات المطروحة والقيام بدوره كاملا في المساهمة في النمو الاقتصادي وتحسين الأمن الغذائي وتخفيف من الفقر وكذا المحافظة على المصادر الطبيعية. لقد تم الآن إضعاف هذه القدرة، فينبغي القيام بتحليل لا مجاملة فيه وتحليل العوائق الرئيسية التي تثقل أداء القطاع وتحديد الفرص التي ينبغي اغتنامها.

1.4. المعايينة

63. يجب أولاً الاعتراف بأن القطاع الزراعي والرعي قطاع في حالة تدهور، تم تشخيص عوارض هذا التدهور في الدراسات المفصلة التي أنجزت في البلاد. ويمكن جمع عناصر المعايينة في ثلاثة مواضيع أساسية هي: (أ) ضعف أداء القطاع؛ (ب) تدهور المصادر الطبيعية؛ (ج) هجر عن القطاع.

1.1.4. ضعف الأداء

64. تعتبر الزراعة نشاطاً تقليدياً في موريتانيا شديد التأثير بالماء، وعلى ذلك يتمركز هذا النشاط في شرق وجنوب شرق البلاد وعلى طول نهر السنغال، ويتبع الإنتاج الزراعي خمسة أنظمة للزراعة: (أ) النظام المطري ديبيري وهو شديد التأثير بنظام الأمطار (56.800 إلى 183.400 هكتار، تزرع سنوياً)؛ (ب) نظام الزراعة خلف السدود وفي القيعان (14.000 إلى 66.700 هكتاراً تزرع سنوياً)؛ (ج) نظم زراعة انحسار الفيضان الطبيعية أو المتحكم فيها على طول نهر السنغال (7.360 إلى 38.700 هكتار تزرع سنوياً)؛ (د) النظام الواحاتي (4.751 هكتار تزرع بالنخيل المنتج للتمور و244 هكتار تزرع زراعة تحت النخيل)؛ (هـ) الزراعة المروية (تم استصلاح 37.700 هكتار من ضمنها 20.000 هكتار تزرع سنوياً) وتتغير المردودية كثيراً، إلا أن متوسطها بالنسبة للحبوب يناهز 547 كغ للهكتار بالنسبة للزراعة المطرية و744 كغ للهكتار بالنسبة للزراعة خلف السدود و763 كغ للهكتار بالنسبة لزراعة انحسار الفيضان و4 طن للهكتار بالنسبة للزراعة المروية بالأرز¹⁹. وموازية مع ذلك توجد زراعة شبه حضرية، حيث يتم استخدام مياه الصرف الصحي معالجة وغير معالجة، مما يمكن من إنشاء حدائق لإنتاج الخضروات ذات الهدف المزدوج: تحقيق الأمن الغذائي والحد من التصحر.

65. إن تربية الماشية في موريتانيا هي من النوع التوسعي، وفي غياب الإحصاءات فإن أحدث تقدير لقطاع تربية الماشية أجري سنة 2000²⁰ يعطي الأعداد التالية: 1.497.000 رأس من الأبقار، 1.114.000 رأس من الإبل و5.171.000 رأس من الضأن 3.474.000 رأس من الماعز، تتراوح نسبة الزيادة الصافية (مقدرة) ما بين 0,7% بالنسبة للإبل، 1,4% بالنسبة للأبقار و5,1% بالنسبة للضأن والماعز. ويبلغ الإنتاج السنوي للحوم الحمراء 74.600 طن، كما تقدر القيمة المضافة للقطاع الفرعي أخذاً في الحسبان لفروع التحويل/التوزيع بـ 82 مليار أوقية، وتزداد الأعداد سنة بعد سنة، كما تلاحظ زيادة كبيرة للأغنام، غير أن تهمين تربية الماشية في موريتانيا ضعيف (اللحم أو اللبن).

66. لقد قامت الحكومة منذ عقود، وكذا المجموعة الدولية بجهود مهمة في مجال تمويل تنمية القطاع الزراعي الرعي والاستثمار فيه. وإن هذه الجهود التي قيم بها، خاصة في إطار برنامج منظمة استثمار نهر السنغال، ساهمت في عصرنة الفلاحة لكنها لم تتمكن من الرفع بالقطاع إلى المستوى الذي يمكنه من تحسين الأمن الغذائي للبلد والحد من التبعية للاستيراد؛ بل إن هذا الأخير، على العكس، ازداد بشكل كبير في السنوات الأخيرة من 465 إلى 1.387 مليون دولار أمريكي ما بين 2001 و2005 مقابل ازدياد الصادرات من 355 إلى 604 مليون دولار أمريكي²¹. كما أن نسبة تغطية الصادرات للواردات تطورت من 76% سنة 2001 إلى 44% سنة 2005. وقد وصلت المساعدة الغذائية لسنة 2005 وحدها 246.667 طن.

67. لقد بقي القطاع الزراعي ضعيف الأداء على مستوى المردودية وعلى مستوى الإنتاجية، إذ ما يزال كل ذلك دون مستوى الإمكانيات المتوفرة والمستويات التي تمكن من تهمين مقبول للنشاطات

¹⁹ المسح لدى الأسر والمستغلين الزراعيين، وزارة التنمية الريفية.

²⁰ البنك الدولي - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. مبادرة "تربية الماشية، الفقر والنمو" (*****). 2002.

²¹ من المناسب أن نذكر بأن جزءاً كبيراً من صادرات المنتجات الفلاحية، وعلى الخصوص الحيوانات، تتم في سوق غير مصنفة. وحسب دراسة لمنظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي، فإن هذه الحركة تبلغ ما يساوي 23.000 طن من الأسلاب (بقيمة تقدر بـ 9 مليار أوقية).

الزراعية الرعوية. وقد تأثرت المردودية كثيرا بالتغيرات السنوية بالمردودية التي تتراوح ما بين ثلاثة أضعاف بالنسبة للزراعة غير المروية مع انعكاسات كبيرة على دخل المستغلين.

68. تقاس فعالية الاستراتيجيات والسياسات المرتبطة بتربية القطاع الزراعي الرعوي إذن بقدرتها على رفع مستوى الإنتاجية والدخل وكذلك قدرتها على تنظيم وحدات الإنتاج والكفاءة فيما يتعلق بالتسويق والقدرة على إعادة التوزيع وخاصة بالنسبة للفئات الأكثر هشاشة، حيث ما تزال الوضعية حرجة.

2.1.4. تدهور البيئة

69. يعتبر تدهور البيئة في البلاد نتيجة عوامل طبيعية وبشرية كما أن القطاع الزراعي الرعوي هو في نفس الوقت سبب وضحية في آن معا.

70. إن موريتانيا بلد ثلثاه صحراويان، وقد عرف فترات جفاف شديدة تعاقبت مع فترات ممطرة بشكل جيد، وهو ما أثر على الفلاحة والغطاء النباتي في البلاد. وهكذا فإن الغطاء الغابوي الذي كان موجودا في أفطوط وأفله وتلمسي، لم يبق منه سوى هضبة متقطعة تتخللها أجزاء كما أن مناطق الإنتاج الزراعي تقلصت تدريجيا تاركة مكانها لصالح النمو الحضري. من جهة أخرى كان هذا الجفاف سببا في الانتقال من النظم التوسعية والبدوية لاستخدام المصادر إلى أنظمة أكثر تقريبا وأكثر تمركزا ليست دائما متكيفة مع وجود المصادر. أخيرا فإن تقدم التصحر رافقه زحف الرمال مما أثر بشكل كبير على المساحات الزراعية ونقاط المياه والمراعي بغض النظر عن جفاف المجاري المائية والغدائر.

71. ومن بين العوامل البشرية، تجدر الإشارة إلى الآثار الضارة لسوء تسيير بعض المساحات المروية والاستصلاحات المرتجلة على ملوحة وقلوية التربة. كما يشكل الاستخدام غير الفعال وغير المعقلن للأسمدة الكيميائية وللمبيدات الحشرية الذي سببا لتلوث البحيرات الجوفية وتدهور التربة.

72. لقد أدى تضافر العوامل البشرية والطبيعية إلى إضعاف الإنتاج الزراعي الرعوي وإنتاجية هذه النشاطات مما تسبب في انعكاسات سلبية بالنسبة لظروف العيش والفرق في الوسط الريفي.

73. تتطلب هذه الديناميكية استراتيجيات تنموية هادفة إلى إنهاء الدوامة السلبية الناتجة عن ترابط الفقر في الميدان الريفي وتدهور البيئة. إن السكان الفقراء مجبرون على استخدام المخزون الطبيعي مما يزيد من تدهور المصادر ويتسبب في انعكاس سلبي على الإنتاج وبالتالي على دخل الأسر.

3.1.4. هجر القطاع الزراعي

74. يمس هجر القطاع جميع الأنظمة الزراعية الرعوية. وفيما يخص الزراعة المروية، توضح دراسة للمسح لدى الأسر والمستغلين الزراعيين 2007/2006 أن إجمالي المساحات المستصلحة والمزروعة في حوض نهر السنغال انخفض ليصل إلى 12.700 هكتار، وهو ما يمثل حوالي ثلث صافي المساحة المستصلحة. ويستنتج كذلك من هذا المسح أن المساحات المستغلة من قبل ملاك خصوصيين يتوفرون على مساحات تزيد على 100 هكتار لم تعد تتجاوز 1.405 هكتار أي 11% من المساحات المستصلحة من قبل هؤلاء المستغلين. بعبارة أخرى، نلاحظ هجرا كبيرا للنشاط الزراعي في قطاع الزراعة المروية.

75. أما الزراعة في المنطقة المطرية، فتبين الإحصائيات أن إنتاج الحبوب مضطرب مع تغير في حجم ذلك الاضطراب، كذلك تنبغي الإشارة إلى أن مستوى الإنتاج باستثناء سنة 2006 كان دائما دون المستوى الذي وصل إليه سنة 2001.

76. أدت الاستثمارات المنجزة في تنمية الواحات إلى ازدياد إنتاج الخضروات في هذه المناطق دون أن يكون هناك نمو في شبكات التوزيع، وعلى العموم، لم تعرف زراعة الواحات نموا ملحوظا.

77. وبالنسبة لتربية الماشية، فقد شكل ضعف مستوى الاستثمارات العمومية وغياب دعم لتطوير القطاعات الفرعية ولتسيير المصادر الطبيعية عائقا في سبيل تنمية القطاع. وقد ساهم تضافر الأمراض والأوبئة والجفاف المتعاقبة وكذا تحضر المنمين، في تفكيك الجزء الأساسي من أنظمة الإنتاج القديمة.

2.4. العوائق

1.2.4. ظرفية بيئية صعبة

78. مهما كان نظام الإنتاج، فإن الزراعة في موريتانيا ما زالت تتصف بالهشاشة أمام الكوارث.
79. تتعرض الزراعة النهريّة أو المروية للعديد من الآفات الزراعية كالطيور الآكلة للحبوب وفراشة قصب السكر والسواد... الخ. ويمكن أن تتسبب الطيور الآكلة للحبوب في إتلاف ما قد يصل إلى 15% من إنتاج المساحات المروية، غير أن هذه النسبة تصبح أكثر في المنطقة النهريّة، حيث يتعدى أكثر معالجة الزراعات المتأثرة عبر الجو.
80. يركز نظام مكافحة الطيور الحالي على الرش بالمواد الكيميائية بواسطة الطائرة، غير أن الوسائل المتاحة لهذه العملية غير كافية وصعبة التعبئة في الوقت المناسب. كما أن للمواد المستعملة نتائج ضارة على البيئة وعلى الصحة البشرية والحيوانية، لذا فمن الضروري التفكير في طرق أخرى لمكافحة هذه الآفة.
81. إن غزو المساحات الصالحة للزراعة من قبل نباتات التيفا وبعض النباتات المائية قد أدى إلى فقد جزء كبير من المساحات الصالحة للزراعة (الدلتا الأسفل). كما أن التوزيع الفوضوي للمساحات دون وجود مخطط استصلاح أدى إلى عدم فعالية نظام سحب الماء مما زاد من ظاهرة الملوحة والقلوية وكذا الفيضانات، إذ انتشرت الفيضانات التي حدثت في فترة الأمطار سنة 1999 إلى كل الحوض بسبب الاستصلاح الفوضوي وخاصة بناء الفروع الاصطناعية (أو القنوات الفوضوية) خاصة في منطقة الترارزه التي تضم معظم المساحات المستغلة فرديا بشكل خصوصي. وتشكل هذه الفيضانات أحد الأسباب الرئيسية لترك النشاط الزراعي من قبل مستغلين كثيرين، وخاصة أشدهم فقرا.
82. كما أن قطاع تربية الماشية عانى هو الآخر على نطاق واسع من الجفاف وحرائق المراعي والحيوانات المفسدة (الحيوانات المفترسة وغزو الجراد) التي تسبب أحيانا خسائر كبيرة، في الماشية أو في الأعلاف المتوفرة.

2.2.4. تبعثر وعزلة وحدات الإنتاج

83. يمثل تبعثر وتشتت وحدات الإنتاج عوائق قوية أمام النشاطات التي لا يمكن أن تتطور إلا إذا أمكن تحقيق اقتصاد الكمية.
84. يفسر ذلك عدم وجود المنشآت المهيكلّة في مجال الري والطرق ومنشآت فك عزلة المناطق الريفية وصعوبات وحدات التحويل ونقص عمل وحدات الحفظ وعدم نشر الكهرباء الريفية في خدمة الزراعة. وتشكل هذه العناصر الهامة عراقيل حقيقية أمام التنمية الريفية المستديمة في بلادنا.
85. تعود عزلة المساحات الزراعية في حوض النهر إلى عدم وجود المنشآت المهيكلّة. ومنذ التساقطات الأولى للأمطار، يصبح معظم الحقول الزراعية معزولا لا يمكن الوصول إليه. ويضطر المزارعون إلى تأمين وجود المدخلات الضرورية مسبقا وتأمين تخزينها في عين المكان. وي طرح مشكل نقل التجهيزات

الزراعية (الجرارات، الحاصدات) إلى عين المكان. وينطبق نفس الشيء على نقل المحصول في الوقت المناسب إلى وحدات المعالجة وإلى الأسواق.

86. وبالنسبة للسود، فإن الجرد الأخير المعروف يعود إلى سنة 1998 حيث تم تحيينه جزئياً عام 2004 بالنسبة لولايتي العصابة وگورگول. لكنه لحد اليوم لا يوجد تقييم حول انعكاسات الاستثمارات المنجزة ولا استمراريتها. وبالمقابل، من المعلوم أن معظم السود ونقاط الماء المخصصة لسقي المواشي غير عاملة. ويجب القول بأن إنجاز هذه الاستثمارات لم يكن موضوع برمجة متشاور عليها بين مختلف هيئات الدولة المتدخلة في هذا المجال ولا يستجيب للمعايير المناسبة والمتفق عليها.

3.2.4 رأسمال بشري مضعف

87. كما تبين جميع المسوح التي قيم بها حتى الآن حول ظروف المعيشة في الوسط الريفي²²، فإن السكان العاملين في القطاع الزراعي يظهرون أضعف المستويات في مجالات الفقر والتدريس والصحة وبعض الخدمات الأساسية الأخرى (النفاز إلى الماء الصالح للشرب، الكهرباء...): تبلغ التغطية الصحية في دائرة شعاعها 5 كلم في الوسط الحضري 93% مقابل 31% في الوسط الحضري. أما نسبة التمدرس الخام فهي 102,6% في الوسط الحضري مقابل 62,4% في الوسط الريفي وتبلغ نسبة محو الأمية 72,3% في الوسط الحضري مقابل 46,2% في الوسط الريفي²³. وتجدر الإشارة إلى وجود فارق كبير بين المناطق الريفية نفسها. وهكذا فإن المؤشرات بالنسبة لحوض النهر أحسن نسبياً منها في المناطق المطرية.

88. إن كلفة نفاذ هؤلاء السكان إلى الخدمات الأساسية مرتفعة، كما أن الوقت المخصص للعلاجات وجمع حطب التدفئة وجلب الماء غالباً ما يكون على حساب التعلم والنشاطات الأخرى المدرة للدخل. وبالتالي فإن الإنتاجية العامة للمصادر البشرية وكذا مردودية النشاطات الاقتصادية تبقى ضعيفة بشكل بنيوي، مما لا يسمح بالأمل في تطور المسلكيات الإستراتيجية للمستغلين الزراعيين ما لم يتم التغلب على تلك العوائق.

89. يقدر حجم نقص التشغيل بشكل إجمالي بـ 50% من السكان العاملين في الوسط الريفي وهي نتيجة منطقية لقطاع زراعي ضعيف الأداء، غير أن المقلق هو أنه، طبقاً لدراسات حديثة²⁴، فإن التشغيل في الريف في القطاع غير الزراعي (خاصة عمال الإدارة العمومية) يتجه نحو النقص، وهو ما يعد علامة على تنوع غير كاف وضعيف التطور بنية سوق العمل الريفي وللزراعة التي تتسم بصعوبات في الخروج من طور زراعة الاستهلاك.

90. تجدر الإشارة هنا أخيراً، إلى أن النزوح من الريف الذي يقوم به أساساً الرجال الذين هم في سن العمل ينعكس على بنية سكان الريف الذين تزداد فيهم نسبة الشيخوخة والنساء والأطفال. وقد يزيد هذا الاتجاه من هشاشة القطاع باعتبار أن المسنين لديهم اتجاه أضعف للتطلع للاستثمار وللتغيير مقارنة مع الشباب. ومن جهة أخرى، فإن النساء أكثر هشاشة، لأنهن يحصلن بشكل أصعب على القروض كما ينفذن بشكل أصعب إلى سوق الشغل رغم نتائج المسح الدائم حول الظروف المعيشية للأسر 2004 الذي يفيد بأن الأسر التي تديرها النساء (5/1 من الأسر) ليست أفقر من تلك التي يديرها الرجال.

²² المسح الدائم حول الظروف المعيشية للأسر، 2000، 2004، المسح الديمغرافي والصحي في موريتانيا، 2000.

²³ مواصفات الفقر 2004. وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية - المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومحاربة الفقر والدمج.

²⁴ مديرية الدراسات والتخطيط/ المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومحاربة الفقر والدمج: "دراسة سوق العمل في الوسط الريفي"، يونيو 2006.

91. إن أخذ هذه الاتجاهات النبوية في الحسبان وخاصة دور النساء المتزايد في الوسط الريفي لا ينبغي التقليل من شأنهما ويجب أن يلهما السياسات والإستراتيجيات المستقبلية في مجال التنمية الزراعية والريفية.

4.2.4. رأسمال فني ناقص

92. يجدر التذكير هنا بأن أنظمة الإنتاج الريفي المعتمدة في الماضي على تربية الماشية والزراعة التوسعية أصبحت كثيفة أكثر فأكثر. وقد أخذ هذا التحول حجماً أكبر في منطقة حوض النهر وهو ما أوجد هنالك تعايشاً بين نمطين من الإنتاج: (أ) نظام تقليدي يسيطر عليه منتجون صغار، قليل الاستفادة من القروض والمكننة الزراعية. (ب) نظام عصري يسيطر عليه القطاع الخاص ويتوفر على تمويلات كبيرة ويستخدم التقنيات "مكثفة".

93. وبدءاً بالقطاع الحديث، فإن نقص المدخلات (البذور المحسنة، الأسمدة، منتجات الصحة النباتية والبيطرية...) يشكل دون شك أحد العوامل التي حدت من الإنتاج الزراعي. وتعود هذه الوضعية، من بين أمور أخرى، إلى تخلي الدولة، دون إجراءات مواكبة، عن وظائف التمويل والدعم والإرشاد، كما تعود إلى عدم رقابة نوعية المنتجات. وبالتالي ينبغي اعتماد منطق الفعالية الاقتصادية واقتصاد الكمية فيما يخص التغطية الشاملة للحاجات، إذ أن المناطق المعزولة تواجه الآن صعوبات أكبر في التزود بالمدخلات. إن المشكلة المطروحة هي تحديد التشجيعات الأكثر فعالية لتأمين تغطية شاملة للحاجات من المدخلات.

94. بصفة عامة، فإن الفروع الواعدة تعاني من حالات الضعف التالية: (أ) غياب أو سوء البنى التحتية (النقل، السوق، التخزين)؛ (ب) وجود ضرائب باهظة ودون مقابل تضعها البلديات؛ (ج) غياب ترقية التجارة (تنظيم الشبكات، البحث عن مناطق للتسويق). كما أن غياب الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء والمعلومات المتعلقة بالسوق والقروض، بالإضافة إلى شدة تشتت وانقسام وحدات الإنتاج، تشكل عوائق حقيقية أمام تنمية وسائل الحفظ والتحويل والتسويق للمنتجات وبالتالي في سبيل اندماج الزراعة في اقتصاد السوق.

95. إثر إجراءات تحرير الاقتصاد، سهلت الدولة سنة 1996 إنشاء بنية خصومية تؤجر التجهيزات (خاصة الحاصدات والجرارات) الضرورية للنشاط الزراعي، غير أن عدد الحاصدات والجرارات غير كاف²⁵ وغير قادر على تغطية حاجات حملة عادية. وتقدر نسبة التغطية الحالية بـ 40%. وإن حالة هذه المعدات التي تم شراء معظمها مستخدماً تقارب في الغالب حالة البلي. وينطبق نفس الشيء على الآليات الثقيلة (الجرافات والرافعات والشاحنات) الضرورية لإعادة تأهيل واستمرار الاستصلاح.

96. بالنسبة لقطاع الزراعة المروية، يشكل إنشاء الشركة الوطنية للتنمية الريفية (صونادير) عام 1975 بداية مرحلة أخرى من تنمية الزراعات المروية في موريتانيا. وتتميز هذه المرحلة بإشراك أكبر للمستفيدين في تهيئة المساحات الزراعية. وقد استدعي السكان للمساهمة في تسوية المشاكل العقارية المحتملة وأنجزوا هم أنفسهم بعض الأعمال مثل حواجز الفصل، مع تأمين محطات الضخ والشبكات الرئيسية والقنوات. وكان عليهم من جهة أخرى تسديد إتاوة موجهة لتغطية جزء من أعباء الصيانة التي تتحملها المصالح العمومية.

97. نعتبر على العموم أن هذه المنشآت لم يتم إنجازها أو تأهيلها باحترام المعايير الفنية المطلوبة. والآن لا يزال يوجد تسيير مشترك بين صونادير والفلاحين. وفي هذا الإطار تؤمن صيانة محطات

²⁵ مسح أنجزته وزارة التنمية الريفية في شهر سبتمبر 2006.

الضخ وأهم شبكات القنوات. وللأسف، تدهورت هذه المنشآت بسرعة مع تخلي الدولة عنها، لأن المستفيدين لا يتوفرون على الوسائل الضرورية ولا القدرات للإبقاء عليها.

98. نشاهد الآن تراجع وتيرة الاستصلاحات الرئيسية والذي يعود عمليا إلى معالجات غير مكتملة للملفات العقارية من قبل الإدارة وكذلك الكلفة المرتفعة للإنجازات والتأخر الكبير في إكمال الورشات وعدم جودة الأشغال (سواء تعلق الأمر بالاستصلاح أو إعادة التأهيل) ينضاف إلى هذا ضعف البيئة الفنية وعدم كفاية التمويل والرقابة لأشغال الاستصلاح أو التأهيل، ويبدو أن الكثير من الاستصلاحات تم إنجازها للاستجابة لشروط استثمار تفرضاها قواعد منح الأرض. وفيما يخص المساحات الخصوصية فقد تم إجراء استصلاحات مرتجلة ودون احترام أي معيار فني.

99. على مستوى الزراعة المطرية والزراعة الفيضية، يمكن تلخيص العوائق الفنية كما يلي: (أ) ضعف توفر أنواع البذور المتبقية بعد الجفاف الملائمة لنظام تساقط شديد التفاوت (الفقد التدريجي للأنواع الملائمة لظروف الوسط والعادات والطلب الغذائي)؛ (ب) انعدام نظام فعال للحماية من الجراد والطيور الآكلة للحبوب التي تشكل الأسباب الرئيسية لإتلاف زراعة الذرة البيضاء والدخن واللوبياء؛ (ج) عدم تطبيق تقنيات ملائمة لاستقطاب وتثمين مياه المستنقعات؛ (د) ضعف وهشاشة الخصوبة الطبيعية للتربة.

100. بالنسبة لأنظمة إنتاج الواحات، فإن العوائق الرئيسية تشبه عوائق الزراعة المطرية والفيضية ينضاف إليها وسط بيئي متدهور، كذلك فإن إنتاج الخضروات شهد نموا كبيرا مع الاستخدام المكثف للمضخات ذات المحرك على حساب تجديد البحيرات المائية. يوفر هذا النوع من الإنتاج فائضا معتبرا، غير أن الأمر يتعلق بزراعة فصلية تتجاوز احتياجات البلد ولا تجد سوق تصدير نظرا لمسائل تتعلق بالجودة والحفظ وصعوبة وسائل النقل.

101. في إطار القطاع الفرعي لتربية الماشية فإن تسيير مساحات الرعي يطرح مشاكل خاصة سوء توزيع نقاط المياه الذي يؤدي إلى الشطط في استغلال المناطق التي تتوفر عليها، كما يتسبب في الكثير من النزاعات خاصة في منطقة حوض النهر، ذلك أن بها تمركزا للقطعان، لكن الاستصلاحات الحالية لا تأخذ في الحسبان الحاجات الفعلية للحيوانات في السقي سواء من خلال عدم كفاية نقاط المرور نحو النهر أو من خلال نوعية البنى التحتية المائية كذلك فإن جهل معايير تربية الماشية، وضعف تسيير القطعان مسؤول هو الآخر عن ضعف إنتاجية الحيوان.

102. يعيق ضعف التنظيم والتمثيل المهني وصعوبة النفاذ إلى مصادر التمويل الملائمة لتنمية القطاع. فعلى المستوى العقاري يضر عدم إشراك ومسألة المجتمعات الزراعية الرعوية التسيير المعقلن لمساحات ومصادر المرعى خاصة أن مستوى الإنتاج الرعوي قليل الكفاية.

103. بغض النظر عن سنوات الجفاف المتعاقبة التي أثرت بشكل قوي في المصادر الغابوية، فإن هذه الأخيرة تعاني من ازدياد الرعي على الحد والاستغلال الغابوي المفرط (استغلال الحطب المنزلي والفحم) لتلبية حاجيات المؤسسة والمراكز الحضرية، حيث أن فحم الحطب يشكل المصدر الأول للطاقة المنزلية. إن الآثار الاقتصادية والبيئية لتدمير الأشجار إذ يتسبب في: (أ) تقدم زحف الرمال الذي يهدد القرى والمناطق الزراعية الرعوية؛ (ب) شدة الرياح الحارة والتعرية المائية المضررة بالزراعات؛ (ج) الحد من مصادر الالتقاط والتربة الصالحة للاستغلال؛ (د) النزاع بين المزارعين والمنمين.

5.2.4. نسق مؤسساتي وتنظيمي إشكالي

104. التشريع والتنظيم: يشكل غياب بيئة قانونية وتنظيمية ملائمة من خلال تحديث وتطبيق نصوص تشريعية عائقا في سبيل تنمية القطاع الريفي، كما أن المدونة الرعوية ومدونة تربية الماشية التي

اعتمدها الحكومة سنة 2003 - 2004 لم تطبق، مما أدى إلى انعدام تسيير معقلن للمصادر وانعدام هيكلية وجاهزية المنظمات الاجتماعية المهنية للقطاع الفرعي كما أدى إلى الممارسة الفوضوية للمهنة.

105. **المؤسسات الرئيسية:** إن تنمية الزراعة وتربية الماشية تقعان على عاتق وزارة التنمية الريفية التي من مهمتها تصور وتنفيذ ومتابعة وتقييم سياسات التنمية الريفية التي تعتمدها الحكومة²⁶. إن انعدام المصادر البشرية ذات الخبرة وشيخوخة العمال مرتبطين بعد الكفاية في الاكتتاب وكذلك غياب آلية لتكوين وتحسين خبرة العمال تعيق بشكل جدي تحسين أداء الوزارة.

106. من الملاحظ في جميع الحالات وجود بنى رسمية أخرى ذات نطاق وزارى تتكفل هي الأخرى بهذا النشاط متجاوزة بذلك إطار مهامها الأصلية (تنسيق، الدعم والبحث عن التمويلات) كي تصبح وكالات للتنفيذ. هذه هي على الأخص الحال بالنسبة لبعض برامج المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومحاربة الفقر وبالدمج ومفوضية الأمن الغذائي²⁷.

107. يستجيب إنشاء كتابة للدولة لدى الوزارة الأولى مكلفة بالبيئة للحاجة في تنسيق السياسات البيئية كما يستلزم كذلك توضيح بعض مجالات التدخل التي تتقاسمها مع وزارة التنمية الريفية (المستوى المركزي والجهوي) مثل حماية النباتات، الملوحة، انتشار النباتات الغازية، آثار مشاريع وبرامج البيئة، حماية المراعي ... الخ، ويبدو من الضروري تحديد أدق لهذه الأسئلة الخاصة وكذلك مهام هاتين الهيئتين.

108. أما على المستوى الجهوي، أخذنا بعين الاعتبار التقطيع الإداري، فإن 13 مندوبية جهوية (ولاية) يدير كلا منها مندوب منتدب له رتبة مدير مركزي ولد نفس المسؤولية تحت سلطة الوالي، ذلك أنه في إطار السياسات الوطنية والجهوية ومراقبة تنفيذ جميع نشاطات التنمية الريفية على المستوى الجهوي. على مستوى المقاطعات فإن جميع عمليات التنفيذ تشمل جميع مصالح القطاع، وقد تم إنجازها تحت إشراف مفتش، غير أننا نلاحظ سوء عمل المصالح وبالخصوص نلاحظ غياب الوسائل المادية والبشرية لتأمين تنفيذ جيد لمهام المصلحة العمومية.

109. زيادة على ذلك، هناك عدة هيئات أخرى تابعة لوصاية وزارة التنمية الريفية: (أ) مؤسسات عمومية مثل الشركة الوطنية للتنمية الريفية صونادير ومزرعة انبورييه المكلفة بتأطير صغار المزارعين على مستوى حوض النهر؛ (ب) مشاريع وبرامج التنمية والتي هي مستقلة وتتوفر على الوسائل المالية والبشرية بشكل جيد (غالبا ما تكون هذه الأخيرة مقدمة من لدن الوزارة)، وعلاقتها الوظيفية مع الهيئات المركزية خفيفة. إن الوزارة، رغم التقدم المسجل في هذا الميدان سنة 2006 ليست لديها التجهيزات الكافية لتأمين متابعة ملائمة للإنجازات المالية والعملية للمشاريع والبرامج.

110. إن هيئات البحث في القطاع الريفي هي أساسا: المركز الوطني للبحوث والتنمية الزراعية وكذا المركز الوطني للتنمية والبحوث البيطرية، وتتسم وضعيتها هذه الهيئات بعدم كفاية الوسائل البشرية والمادية وغياب برامج عمل واضحة، لذا فإن أثر البحث محدود جدا.

وفيما يخص التكوين، تجدر الإشارة إلى أن المدرسة الوطنية للتكوين الزراعي بكيهيدي بقيت مغلقة طيلة 12 عاما، إذ لم يعد هنالك تكوين ولا اكتتاب مكونين منذ اعتماد برامج الإصلاحات الهيكلية منذ منتصف الثمانينات.

111. تم تكليف صونادير، منذ اعتماد برامج الإصلاحات الهيكلية في القطاع منذ التسعينات، بنشاطات الإرشاد الزراعي والتأطير الذي كانت تقوم به سابقا مصالح الوزارة، وانحصرت هذه الأخيرة في الزراعات المروية. لقد حاولت مشاريع التنمية التي تدعم القطاع الاستجابة لحاجات التكوين عن طريق

²⁶ مرسوم 2006/009 بتاريخ 9 يونيو المحدد لصلاحيات وزير التنمية الريفية وتنظيم الإدارة المركزية لقطاعه.
²⁷ من أجل دراسة مفصلة للهيئات المكلفة بتنمية القطاع الزراعي والريفي في موريتانيا، انظر التقرير الفني "تحليل وتقييم أنظمة الإنتاج الزراعي وتربية الماشية في موريتانيا".

اتفاقات موقعة مع المندوبيات الجهوية لوزارة التنمية الريفية، لكن بقت هذه الجهود محدودة بسبب عدم الكفاية الملاحظة على مستوى أعداد ونوعية المصادر البشرية. إن نشاط إرشاد المستغلين الخصوصيين متعطل منذ 1997.

112. وكخلاصة، فإن العوائق البشرية والمالية التي تحد من قدرة الوزارة على التنفيذ، تقع على مستويات مختلفة: (أ) لم يتم حتى الآن اكتمال اللامركزية لتأمين تكفل فعلي بأهداف التنمية على مستوى المجموعات المحلية وضمان تحديد قنوات شفافة لمرور التمويلات نحو المجموعات الريفية؛ (ب) ضعف قدرات وبطء الإدارة التي تتسم بتصور وتنفيذ البرامج المتعددة أو المشاريع، مما يؤدي إلى تأخر كبير في انطلاقها؛ (ج) ضعف الوسائل البشرية والمادية²⁸ التي يتوفر عليها قطاع التنمية الريفية؛ (د) النزيف شبه المستمر للأطر المجربين نظرا للظروف المادية غير المشجعة وعدم كفاية اكتتاب الأطر الفنيين الأكفاء؛ (هـ) ضعف القدرات على دراسة وتحليل المعلومات؛ (و) عدم الكفاية في الاستغلال المعقل للمصادر المالية والوسائل الممنوحة لمشاريع التنمية.

113. **الإصلاحات:** اتبعت وزارة التنمية الريفية على غرار جل هيئات الدولة إصلاحات كبرى في مصالحتها منذ خطط الإصلاح الهيكلي والبرامج التي رافقتها. وقد استهدفت هذه الإصلاحات مواصلة وتعزيز سياسة تخلي الدولة من القطاع والخصوصية وقضية المجموعات القاعدية فيما يخص تميمتها مشجعة بذلك إشراك الفاعلين والتشاور وإعادة تحديد أدوار ومهام إدارة وهيئات الدولة.

114. لم يتم تنظيم وتنفيذ اللامركزية وتوزيع السلطات بين المصالح وسياسة التنمية المحلية بالشكل الكافي لتشجيع المشاركة الفعلية للفاعلين في تنمية مناطقهم وضمان خلق قنوات فعالة وشفافة تمر عبرها التمويلات المخصصة لسكان الريف الفقراء.

115. **المجال العقاري:** يشكل بطء تنفيذ مسلسل التنظيم العقاري عائقا في سبيل تأمين حقوق الملكية وبالتالي الحقوق في تمويلات القطاع الخاص، ويهدف الإصلاح القطاعي مبدئيا إلى تحرير المبادرة الفردية عن طريق إلغاء الملكية الجماعية الموروثة عن الأجداد وإعادة توزيع الأراضي، دون تمييز، على المواطنين الراغبين في استغلالها.

116. مر تنفيذ هذا الإصلاح بمرحلة أولى (1984 - 1990) اتسمت بعدة تجاوزات في حقوق الغير وبمنح الأراضي بشكل فوضوي مما أدى إلى عزل أراض كان قد تم منحها، كما حدث تجاوز على حساب مساحات محمية. لقد أدخلت ترتيبات المرسوم 2000/89 بتاريخ 17 يوليو 2000 الساري المفعول حاليا، تخفيفا في الإجراءات وعقلنة أكبر في تسيير منح الأراضي خاصة عبر إدخال مخطط لبنية وتحديد قواعد لمتابعة استثمار الأراضي الممنوحة.

117. يلاحظ، رغم التحسينات التي أدخلتها الترتيبات القانونية والنظامية، أن الإصلاح العقاري أدى إلى امتعاض الملاك التقليديين ولم يحقق الأمان للمستغلين الجدد الذين بقوا في معظمهم مرتبطين بصيغ عقود ضعيفة الأمان وغير مشجعة على إحداث تحسينات في المجال العقاري، ذلك أنه من الملاحظ أن الصيغ التقليدية لملكية وتسيير الأراضي تم استنساخها أحيانا تحت مختلف أشكال الجمعيات والتعاونيات. يرتبط التباطؤ الإداري، في تنفيذ الإصلاح العقاري كذلك بتقل الإدارة المرتبط هو الآخر بتشتت المصالح الفنية المكلفة بالسياسة العقارية (وزارة التنمية الريفية، وزارة الداخلية، وزارة المالية).

118. **المنظمات الفلاحية.** يشكل التنظيم الجماعي للفلاحين وسيلة ضرورية لمواكبة ديناميكيات التنمية الزراعية. وتتجسد تلك المقاربة في إنشاء تجمعات وتعاونيات وأشكال اتحادية أخرى لا تعتمد دائما على ديناميكية داخلية ولا على التمثيل الضروري للمنتجين. وينبغي أن نلاحظ أن الفلاح أو المنمي "القاعدي" نادرا ما يشرك في البداية ومستبعد غالبا من عمليات القرار ومراقبة الجهاز التعاوني أو

²⁸ لم تستفد وزارة التنمية الريفية من شراء سيارات على حساب ميزانية الدولة منذ 15 سنة.

الاتحادي. بل نستطيع أن نؤكد أن تلك التعاونيات عند انطلاقها وإلى حد كبير اليوم، تم إنشاؤها من قبل الموظفين والوجهاء كما خدمت مصالح غير مصالح الفلاحين والمنمين الذين يفترض أن تمثلهم.

119. ومن جهة أخرى، وموازية مع الليبرالية الاقتصادية والسياسية وتخلى الدولة عن بعض القطاعات والتي تمت في إطار برامج الإصلاح الهيكلي، واجهت منظمات المنتجين وبشكل أوسع المنظمات الاجتماعية والمهنية، وبشكل مفاجئ نسبيا، محيطا جديدا أقوى تنافسية وأقل استقرارا مما تم إعدادها له.

120. ومهما تكن أشكال تنظيم ما يجمع عادة تحت اسم "المنظمات الاجتماعية والمهنية" في موريتانيا، وأيا كان تاريخها ومستوى مهنتها وإنعاشها وتمثيلها، يتعين عليها جميعا مواجهة تحدي تحويل وظائف اقتصادية عديدة (خدمات الدعم والاستشارة، التمويل والتسويق ...) وتوجد اليوم في الخط الأول لتنظيم خدمات الإنتاج والمفاوضات التعاقدية والسياسات القطاعية التي ليست مستعدة ولا متمرسة لها. وموازية مع ذلك، يتعين عليها مواجهة مطالب اجتماعية متزايدة ترتبط بتطور غير ملائم للظروف الزراعية والاجتماعية والاقتصادية.

121. يتكون النظام المالي الموريتاني أساسا من تسعة بنوك تجارية وعدد كبير من المؤسسات التعاقدية للتمويل الصغير. إن البنوك قليلة الحضور في الوسط الريفي وتقرض على العموم على المدى القصير وبفوائد في حدود 25% وتتطلب ضمانات حقيقية. وهيئات أن تستجيب هذه الشروط Etudes et Programmation لحاجيات تمويل وحدات الاستغلال الزراعي. وإن الهيئات الوحيدة المختصة في القرض في الوسط الريفي هي نظام تعاقديات الاستثمار والقرض الواحاتي وشبكة الاتحاد الوطني للقرض الزراعي.

122. لقد تم إنشاء نظام القرض الواحاتي اعتبارا من سنة 1997 في إطار نشاطات مشروع الواحات المرحلة الثانية. وفي سنة 2002 ضم 69 تعاقدية للاستثمار والقرض الواحاتي، تشمل 19650 منتسبا وقد نجحت في تعبئة ادخار وقرض بلغا على التوالي 202 مليون و205 مليون أوقية ((21.000 قرص)). غير أنه عند نهاية نشاط المشروع في يونيو 2003، توقف الإشراف على نشاطات الصندوقين وبدأ سير الشبكة يتلاشى إلى درجة أنه في سنة 2006 لم يبق إلا عشر تعاقديات تعمل بشكل عادي.

123. يشكل الاتحاد الوطني للقرض الزراعي مؤسسة تعاقدية تم إنشاؤها عام 1992 وهي متخصصة في تمويل الزراعة المروية. تشمل هذه المؤسسة صندوقين للقرض يوجد أحدهما في روصو والثاني في كيهيدي. وتضم 184 مشاركا موزعين على حصص متساوية بين المستغلين الفرديين والتعاونيات. وقد منحت سنة 2005 حجما من التمويل بلغ 1.560 مليون أوقية استخدمت لاستصلاح مكنت من استغلال 15890 هكتارا. وتكمن نقطة ضعف هذه المؤسسة أساسا في نوعية أصولها ومن ثم المركز المالي للمزارعين الذين يبقون مرتبطين بظروف مردودية القطاع. لكنها تبرز كذلك في آليات منح وكفالة القروض وبالتالي في الحكم الرشيد للمؤسسة. وتطرح اليوم مسألة إصلاحه وتكييفه و/أو إعادة تنشيطه في اتجاه تكييف أفضل مع حاجات القطاع.

124. وتقدم عدة هيئات ومنظمات غير حكومية دعما لتمويل النشاطات الزراعية لصالح سكان الريف. وكذلك الشأن بالنسبة لأغلب برامج التنمية المتدخلة في هذه المناطق، لكنها تدخلات ذات طابع عرضي، وترتبط أكثر بهبات موجهة إلى تحسين ظروف الحياة الأهلية.

125. يتعرض سكان الريف دائما لممارسات ربوية يأخذ أغلبها شكل قروض مقدمة على شكل بضائع، حيث يمتاز هذا النوع من القروض بهوامش ربح في حدود 50% شهريا.

126. إن آليات التمويل الموجودة غير كافية إذن وقليلة التنوع مقارنة مع الحاجيات الخاصة لمختلف الفاعلين (المنتجين، النساء، التجمعات، الفاعلين الخصوصيين، ...) ولا تغطي من طلب نظم الإنتاج سوى الزراعة المروية وخاصة تربية الماشية والتجارة أو التحويل الأولي وحاجيات القرض الصغير.

127. **المتابعة والتقييم والمعلومات.** إن مستوى التطور العام للإحصائيات الزراعية منخفض جدا. يتم الحصول على الإحصائيات الزراعية بفضل المسح لدى الأسر والمستغلين الزراعيين، وهو مسح سنوي بواسطة استطلاع ذي مستويين وذو مرورين في كل نوع من أنواع الزراعة. في المستوى الأول تسحب مناطق الإحصاء وفي المستوى الثاني الأسر الزراعية. وتكون المعطيات حول المساحات المروية موضوع منهجية خاصة.

128. ولغاية اليوم، مكن المسح لدى الأسر والمستغلين الزراعيين، على وجه الخصوص، من جمع المعلومات حول مساحات ومردودية ومنتجات أهم الزراعات وأنواع الزراعة، أما المتغيرات الأخرى فلم تجمع أو لم تنتشر حتى الآن. وإلى جانب هذه الحالة، يواجه المسح المشاكل التالية التي تشوب مصداقيته: (أ) شيخوخة العينة (يعود سحب العينة إلى عام 1998)؛ (ب) عدم ملائمة القاعدة المختارة للاستطلاع للمسوح الزراعية؛ (ج) نقص الوسائل المادية واللوجستية، الشيء الذي يجعل المسح لا ينجز غالبا في الأجل المقررة؛ (د) تمويل بعثات المرفق العمومي من أموال أحد المشاريع (مشروع التنمية المتدمجة للزراعة المروية في موريتانيا).

129. وبالنسبة لقطاع تربية الماشية، لا توجد بيانات شاملة وموثوقة حول وضعية الماشية والثروات الرعوية. وتعتمد المعطيات المستخدمة على مسح وتقديرات تم إنجازها في إطار دراسات ظرفية أو إعداد المشاريع.

130. إن آليات المتابعة والتقييم ضعيفة التطور على مستوى وزارة التنمية الريفية. وتتوقف المتابعة على مستوى الهيئة المركزية عند الحملة الزراعية وبضعة مسوح مرجعية لبعض المشاريع وإعداد الحصائل الشهرية والفصلية والسنوية على أساس معلومات مقدمة من قبل مختلف الهيئات.

131. تواجه متابعة وتقييم القطاع الزراعي والريفي نقص المعطيات المرجعية الموثوقة بسبب غياب التعداد العام للزراعة والمواشي²⁹.

132. غير أن بعض الهياكل، وخاصة المشاريع، قد طورت آلياتها للمتابعة والتقييم بشكل مستقل. وقد أدى ذلك إلى عدم انسجام عام بين تلك الآليات، الشيء الذي لا يمكن وزارة التنمية الريفية من إنجاز المتابعة والتقييم الإجماليين لنشاطات القطاع الريفي.

3.4. الفرص

133. أمام هذه الوضعية المقلقة للقطاع، يتعين الاعتراف بوجود بضع نقاط قوة تبرز طاقة تنموية فهمتها سلطات البلاد جيدا في استراتيجياتها لتطوير القطاع. وسيشجع ذلك النمو وجود محيط سياسي أكثر ملائمة للنمو الاقتصادي للقطاع الزراعي، بواسطة استقرار أكبر ولا مركزية متزايدة (منح مزيد من الاستقلالية للبلديات الـ216).

134. إن زيادة عائدات النفط، إذا تم تسييرها جيدا، ستسهم في تحرير موارد هامة لتطوير المنشآت وخدمات الدعم الضرورية تماما للمناطق الريفية. وعلاوة على ذلك، فإن قبول موريتانيا في المبادرة المدعمة لتخفيف ديون الدول الفقيرة كثيرة المديونية والتي حصلت يوم 27 يناير 2000، تفتح آفاقا جديدة. وقد مكنت من تخفيف الدين بمبلغ 1.120 مليون دولار أمريكي، أي 40% من الالتزامات السنوية للبلاد، الشيء الذي ساهم في تخفيف الضغط الميزاني وتوفير موارد المبادرة المدعمة لتخفيف ديون الدول الفقيرة كثيرة المديونية للبرامج الاجتماعية ومحاربة الفقر.

135. تتوفر موريتانيا على طاقة زراعية رعوية مؤكدة تتجاوز 500.000 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، منها 135.000 هكتار قابلة للري، لكن تستصلح منها 20.000 هكتار سنويا فقط.

²⁹ - إن موريتانيا هي البلد الوحيد في اللجنة المشتركة لمكافحة الجفاف في الساحل والذي لم ينجز بعدُ تعدادا عاما للزراعة والمواشي.

وفي المجال المناخي، فإن انخفاض مستوى المياه والإشماش والفوارق الحرارية الملاحظة في الموسم غير الزراعي تشكل ظروفًا ملائمة للزراعات المدارية والمعتدلة. وهيئات لمستويات الإنتاج الحالية أن تبلغ طاقتها. وهكذا يمكن أن يتضاعف مردود الأرز في منطقة النهر³⁰. وتشير بعض تقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والبنك الدولي إلى أن الدخل حسب إناث البقر المنتجة يمكن أن يزيد بنسبة 20 إلى 30% بفضل تحسين التسيير الجماعي للموارد الرعوية وتأمين المنتجات والمتابعة الصحية وتعزيز التكامل بين الزراعة وتربية الماشية. وبالنسبة لتربية البقر الحضرية، يمكن أن يزيد الدخل حسب الأنثى المنتجة بنسبة 50%. كما تنبغي الإشارة إلى أن تربية الماشية تلعب دورًا هامًا في محاربة الفقر عبر دورها الاجتماعي وفرص النشاطات المدرة للدخل، وخاصة بالنسبة للنساء.

136. إن ميزة قرب البلد من الأسواق الهامة (الاتحاد الأوروبي) وتلك التي تتطور سريعًا (المغرب العربي، بلدان إفريقيا جنوب الصحراء) تتيح فرصًا يتعين على البلاد استغلالها عبر تنويع وتطوير أسواق التصدير المعتمدة على الجودة. وإن هذه الفرصة هامة، سيما وأن استثمارات هامة يجري إنجازها الآن في البنى التحتية لربط البلد بباقي بلدان المغرب العربي. ويشكل ميناء انواكشوط منشأة إستراتيجية في هذا الصدد.

137. إن الاستثمارات الهامة التي تم إنجازها لزراعة الأرز وإنتاج الصيد خلال العقود الأخيرة، ومؤخرًا في فرع اللين والبستنة تبرز وجود مقاولين خصوصيين حيويين ويتوفرون على طاقة استثمارية معتبرة.

138. تشهد شبكة المواصلات تطورًا كاملًا. وقد حقق الهاتف الخليوي تقدمًا كبيرًا في البلاد، وأصبح من الممكن اليوم الاتصال هاتفياً بأهم مناطق الإنتاج بما فيها أحيانا المغارس وقطعان الماشية. وعلاوة على ذلك فإن التطور الحديث للإنترنت يشجع اتصالات أسهل وأسهل مع الشركاء الخارجيين وتنسيقًا أفضل للنشاطات.

139. وأخيرًا، فإن السياحة البيئية التي لا تزال قليلة الاستغلال في البلاد تمثل فرصة متزايدة للقطاع الزراعي والريفي.

5. الإطار الإستراتيجي للتنمية الزراعية والريفية

140. إن الإطار الإستراتيجي الحالي للتنمية الريفية محدد في وثيقة إستراتيجية تطوير القطاع الريفي التي تعتمد على التوجهات الإستراتيجية للإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر.

141. **الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر.** يعتمد الإطار الإستراتيجي لتنمية موريتانيا على أربعة محاور كبرى³¹ محددة في الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر الذي صادقت عليه البلاد عام 2001. ويعتمد على دفع عجلة النمو الاقتصادي في اقتصاد سوق مفتوح وتنافسي يركز على ترقية القطاع الخاص وتطوير القطاعات والمناطق التي يوجد فيها الفقراء. تشكل التنمية الريفية مجالًا ذا أولوية في إطار محاربة الفقر مع هدف إجمالي يتمثل في تخفيف الفقر الريفي بالنصف في أفق 2015 وسد تأخر المناطق الريفية في مجال البنى التحتية القاعدية. وتعتمد الإستراتيجية المتبعة في الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر على التنفيذ المنسق واللامركزي لمجموعة من السياسات والبرامج تتمحور حول: (أ) دفع أجم فروع الإنتاج الزراعي بواسطة إجراءات قطاعية ملائمة لإطار الاقتصاد الكلي ومناسبة للتنويع

³⁰ - حسب الملاحظات التي قيم بها في إطار مشروع «قطب النظم المروية»، فإن زراعة مروية تتحكم تمامًا في الماء تمكن من الحصول على 6-7 أطنان في الهكتار، وهو ما يضع هوامش الاستغلال في مستويات مريحة جدًا، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تحليل عوائق ونتائج المرحلة التجريبية من البرنامج الخاص للأمن الغذائي وموقع البرنامج بالنسبة لمرحلة التوسيع، أكتوبر 2001.

³¹ - (أ) دفع عجلة النمو الاقتصادي، تحسين تنافسية الاقتصاد وتخفيف تبعيته للعوامل الخارجية؛ (ب) تأمين طاقة نمو وإنتاجية الفقراء؛ (ج) تطوير المصادر البشرية والنفوذ إلى المرافق الأساسية؛ (د) ترقية تنمية مؤسسية حقيقية تعتمد على الحكم الرشيد وعلى المشاركة الكاملة لكافة الفاعلين في محاربة الفقر.

وللإنتاج الزراعي الجيد، (ب) تطوير البنى التحتية الريفية، (ج) إجراءات مؤسسية وتنظيمية للقطاع و(د) سياسات حماية الموارد الطبيعية.

142. إستراتيجية تطوير القطاع الريفي. إن إستراتيجية تطوير القطاع الريفي التي صادقت عليها الحكومة سنة 1998 وتمت مراجعتها عام 2001 لتكييفها مع الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر، يتمثل هدفها الإجمالي في تخفيف الفقر الريفي. وتستهدف على وجه الخصوص تخفيض نسبة انتشار الفقر الريفي من 69% إلى 34% في أفق 2015. وعلى أساس تحليل نجاحات وإخفاقات البرامج الاستثمارية والسياسات الفرعية والهدف المراد بلوغه، تم تحديد أربعة توجهات إستراتيجية: (أ) تشجيع نمو القطاع لضمان الأمن الغذائي للبلاد؛ (ب) ضمان النفاذ العادل إلى موارد القطاع؛ (ج) زيادة عرض وتوفر البضائع والخدمات العمومية الضرورية لنمو القطاع بشكل مستديم؛ (د) تطوير قدرات تسيير تنمية ريفية مندمجة وتشاركية.

143. يعتمد تنفيذ هذه الإستراتيجية على إنشاء نوعين من الأدوات: (أ) سياسات فرعية في مجالات تربية الماشية والزراعة المروية والزراعة المطرية وزراعة الواحات وتسيير الغابات؛ (ب) سياسات هيكلية متعددة الاتجاهات تتعلق بالمجال العقاري والأسعار والمحفزات والتمويل والبحث والتكوين والإرشاد والبيئة ومقاربة النوع والبرمجة والمتابعة والتقييم. يتم إعداد تلك السياسات من منظور حرص مزدوج على التنافسية وعلى التوزيع العادل لمنتجات النمو.

144. تتمثل أهم أهداف تربية الماشية³² فيما يلي: (أ) زيادة نمو القطاع بطريقة مستدامة ومعيدة للتوزيع؛ (ب) تخفيف هشاشة الأسر التي تزاول تربية الماشية، طبقاً لتوجهات الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر عبر التدخل حسب ستة محاور إستراتيجية: (أ) زيادة مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني؛ (ب) تثمين الأسواق الواعدة، مع تمكين المنمين من النفاذ إليها بشكل مستديم؛ (ج) تطوير وتحسين الجودة الصحية والتجارية لمنتجات تربية الماشية؛ (د) استمرارية نظم تربية الماشية الكفيلة بتثمين وسط صعب؛ (هـ) إخراج الأسر الأكثر هشاشة والتي تزاول تربية الماشية من الفقر بشكل مستديم؛ (و) تخفيف الآثار السلبية للجفاف.

145. تستهدف التدخلات لصالح الزراعة المروية³³ إلى رفع العوائق في سبيل تحقيق مردودية فرع الأرز وتنويع الزراعات في المساحات المستصلحة. وتتعلق النشاطات التي تم تحديدها بإعادة التأهيل وبنوعية المنشآت وتحسين التسيير وتمويل النشاط وتحسين قدرات التسويق والتصدير ودعم الإنتاج.

146. تتعلق المحاور الرئيسية للسياسة من أجل الزراعة المطرية بتأمين الإنتاج عن طريق تنمية منشآت حجز الماء والمحافظة على خصوبة التربة وتحسين الحماية من الآفات الزراعية وإدخال البذور ذات النوعية الجيدة وفك العزلة وتنمية السوق المحلية.

147. تنتم منطقة الواحات ببيئتها الجافة وهشاشة الوسط الإيكولوجي. إن الأولوية بالنسبة لتنمية منطقة الواحات هي المحافظة على مصادر الماء وتثمينها. فمن المقرر إذن: (أ) التركيز على نشاطات إعادة شحن الخزانات المائية وتعبئة المياه البحيرات العميقة؛ (ب) تشجيع تنوع مصادر الدخل لدى المواطنين خاصة لتنمية النشاطات السياحية؛ (ج) التركيز على فك العزلة عن الواحات.

148. ترمي أهداف تسيير المناطق الغابوية بشكل أولوي إلى حماية التربة والتنوع الطبيعي من أجل تحسين ظروف عيش السكان ومن أجل الاستغلال المعقل لإنتاج الحطب.

1.5. التوجهات الإستراتيجية.

³² - رسالة سياسة تطوير تربية الماشية. وزارة التنمية الريفية - وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية.

³³ - رسالة سياسة تنمية الزراعة المروية في أفق 2010. وزارة التنمية الريفية.

149. تظل سياسية تطوير القطاع الريفي وجبهة في توجهاتها الإستراتيجية، كما تظل إجمالاً صحيحة في اختياراتها السياسية. فعلى أساس التحديات التي ينبغي رفعها وكذا العوائق الكبيرة التي تحد من أداء هذا القطاع، فمن الضروري تحسين: استكمال التوجهات الإستراتيجية، تنسيق وانسجام مختلف النشاطات في القطاعات الفرعية ودمج السكان الريفيين والقطاع الخاص في ديناميكية تنمية القطاع.

150. يظل الهدف الإجمالي للقطاع هو الحد من الفقر في الوسط الريفي بخلق ظروف تنمية اقتصادية واجتماعي عادلة ومستدامة، توفر الأمن الغذائي للسكان، والتسيير الصحيح للموارد الطبيعية. وبلوغ هذا الهدف فمن المقترح اعتماد طريقة تشاركية وشراكة تضع المزارعين والمنمين في مركز التنمية.

151. تتطلب الملاحظات المبنية أعلاه، المتعلقة بالحالة الراهنة، أخذ المبادئ الأساسية التالية في الحسبان للنشاطات الإستراتيجية المقترحة أي:

- أن للقطاع الزراعي الرعوي دوراً إستراتيجياً ذا أهمية بالغة، يلعبه على المدى الطويل على مستوى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية.
- أن النمو الاقتصادي للقطاع غير كاف ويجب إكماله وتعزيزه ببرامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، لمواجهة الازدواجية القوية للقطاع التي ترى من جهة قطاعاً حديثاً ذا أقلية ومن جهة أخرى قطاعاً ذا أغلبية معزولاً عن الأسواق، يوشك على التهميش أكثر فأكثر.
- مقارنة مدمجة لامركزية وتشاركية للتنمية عن طريق زيادة التنسيق بين الإدارات المعنية ودور أكبر لأصحاب المهنة والقطاع الخاص وتنفيذ ديناميكية للتشاور مع الشركاء.
- توازن وفعالية الاستثمارات بين مختلف أنشطة العالم الريفي (الزراعة، التنمية الحيوانية، الزراعة المروية، الزراعة المطرية، الواحات، زراعة البقول، الزراعة الاجتماعية).

6. المحاور الإستراتيجية ذات الأولوية:

152. المحاور الإستراتيجية ذات الأولوية التي سيتم القيام بها للسماح للقطاع الزراعي والرعوي بلعب الدور المنوط به والوصول إلى الأهداف المرسومة تنبثق من التحديات والعوائق التي ينبغي التغلب عليها والفرص التي تتم الاستفادة منها وتتمحور حول النقاط الثماني التالية: (1) تطوير الإطار المؤسسي والتنظيمي؛ (2) تعزيز الإنتاج والإنتاجية الزراعيين الرعويين، (3) الأمن الغذائي والتغذية، (4) إدماج الأنشطة الزراعية والرعوية في السوق، (5) الحقوق العقارية والتسيير المستديم للموارد الطبيعية (6) البنى التحتية والاستثمارات الريفية (7) العدالة الاجتماعية وبعد النوع وتقليص الفقر في الريف، (8) تعزيز قدرات الفاعلين والهيئات.

1.6. الإطار المؤسسي والتنظيمي

153. يتطلب الإطار المؤسسي والتنظيمي للقطاع الزراعي والريفي تكييفات للتعامل بطريقة أحسن مع الخيارات السياسية للحكومة في مجال الانفتاح على اقتصاد السوق وتنازل الدولة عن الأنشطة المنتجة وتعزيز القطاع الخاص وتساوي الفرص أمام النفاذ إلى الموارد، وأنه لمن الضروري أن تتركز تدخلات الدولة حول مهام الخدمة العامة وخاصة فيما يتعلق بتحديد السياسات والتحفيز.

154. ولتقوية أدوار المنظمات الاجتماعية المهنية والقطاع الخاص ينبغي وضع إطار مؤمن ومحضر لكي يتمكنوا من التكفل بطريقة مرضية بأنشطة الدعم والإنتاج مثل توفير المدخلات والتمويل والتسويق والدعم والاستشارة، ونظراً لتشتت وحدات الإنتاج ولضعف الهوامش التي تتحقق في القطاع الزراعي فإنه من الضروري ان ينتظم المنتجون ويتكفلون، عن طريق المنظمات الاجتماعية المهنية، ببعض هذه

الأنشطة لكي يحققوا des économies d'échelle ويحصلوا على أملاك وخدمات تقريبية وبكلفة معقولة. وينبغي أن تحدد إجراءات خاصة تحفيزية خاصة لمساعدة المنظمات الاجتماعية المهنية في تعزيز قراراتها في مجالات تدخلها وينبغي أيضا أن يستفيد من هذه الإجراءات المقاولون الخصوصيون الراغبون في الاستثمار في القطاع الزراعي.

155. وأخيرا تبقى مراجعة مختلف الرسائل ووثائق السياسة القطاعية وتكيف مع أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد وخاصة ما يتعلق بمحاربة الفقر واللامركزية وينبغي أن تدرج سياسة وإستراتيجية التنمية الزراعية في قانون توجيهي زراعي رعي يصادق عليه البرلمان وتكون الحكومة مسؤولة عن تطبيقه أمام الأمة ومن شأن ذلك أن يخلق نقاشا واسعا يشارك فيه جميع الفاعلين حول القطاع والمقاربات والبرامج التي ينبغي تنفيذها في المدى القصير والمتوسط والطويل.

156. أن استيراد الغذاء ومواد زراعية أخرى بأسعار مدعومة يمكن أن يكون له دور كبير في التشويش على أنظمة الإنتاج الزراعي في البلد ويمكن أن يؤدي إلى التأثير على نمو وتطور بعض المنتجات الزراعية لذا فانه من الضروري أن تتم دراسة وتحليل النظام الجبائي والمساعدات العمومية المباشرة وغير المباشرة للقطاع الريفي وتتم مراجعة ووضع نظام جبائي للمساعدات الجذرية والملائمة، لا يلحق الضرر بنمو المنتجات الزراعية الرعوية للبلد وانما يكون محفزا لبعض المنتجات ذات الأهمية وطنيا وانه من الضروري أيضا أن لا يكون القطاع الجبائي للقطاع نظاما كثيرا لتعقد وأن ينص على آليات لإعادة التوزيع إلى المنظمات المهنية التي تعمل على تعزيز قدرات الفاعلين في هذه المنتجات.

157. بصفة عامة يطلب العمل على أن تكون الاستثمارات العمومية في القطاع الريفي متوازنة بين مختلف القطاعات الفرعية وهكذا فان التنمية الحيوانية التي لم يستفد كثيرا في السنوات الأخيرة من الاستثمارات ينبغي أن تعطى لها عناية أكثر نظرا لأهميتها بالنسبة للقطاع الأول ولعدد مقدراتها التي لم يتم استغلالها بعد.

158. ينبغي أيضا العمل على ألا تتحول الثروات الجديدة الناتجة عن استغلال النفط إلى سبب للتخلي عن مجهودات تطوير وعصرنة القطاع الريفي والزراعي بل يجب أن يستخدم بعض هذه الموارد المالية في زيادة الاستثمارات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي في المناطق الريفية لتخلق فيها ظروف وملائمة ومحفزة (التهديب، الصحة، الماء، الصرف الصحي، فك العزلة، الأسواق، الاتصال...) للاستثمار الخاص والتطوير الاستغلاليات والمقاولات الصغيرة المدرة للدخل والعمل هذا الأمر المصادق على نصوص تشريعية تحدد القطاعات التي ستكون لها الأولوية في الاستفادة من هذه الموارد المالية.

159. إن تطوير زراعة موجهة للسوق يتطلب وضع نصوص تنظيمية وأنظمة رقابة قادرة على التأكيد للمشتريين والمستهلكين أن منتجات الزراعة والتنمية الحيوانية المعروضة في السوق تستجيب لمعايير صحية وتجارية محددة تحديدا واضحا لما ينبغي وضع نظام لرقابة الجودة بالنسبة للمدخلات المسوقة (الأسمدة، البذور، المواد الصحية والبيطرية علف الحيوان).

2.6. الإنتاج والإنتاجية الزراعيان الرعويان

البحث - التكوين - الإرشاد

160. يمكن أن يقال إن البحث في المجال الزراعي الرعوي غير موجود اليوم ولا يرتبط بالحاجيات الحقيقية للاستغلاليات الزراعية وهكذا فإنه ينبغي تحيين الخطة الوطنية للبحث الزراعي بطريقة تأخذ في الاعتبار التغلب على العوائق الحقيقية التي تحد من الادعاءات في الاستغلاليات الزراعية والمنتجات الزراعية الرعوية المهمة وتحدد أهدافا واضحة للمساهمة التي يمكن للبحث أن يسديها لتطور القطاع وينبغي أن يتم تأهيل ودعم برامج البحث على أساس تدقيق فني وتنظيمي لا يشمل جوانب البحث فحسب بل يغطي جوانب التكوين والإرشاد اللذين لا يمكن فصلهما عن التكوين.

161. إن تكوين الفاعلين والمنتجين على وجه الخصوص الذين ليست لديهم إمكانيات للنفاذ إلى الإعلام مسألة مهمة للنهوض بالقطاع وإدخال تقنيات جديدة ينبغي لبرامج التكوين التي سيتم وضعها أن تأخذ في الاعتبار الجوانب الفنية وجوانب تنظيم تسيير الأنشطة الزراعية الرعوية التي كثيرا ما تكون هي مفتاح النجاح فيما يتعلق بالتحكم في التقنيات والتجارب الجديدة .

162. خدمات الإرشاد والدعم والاستشارة التي لم تعد تقدم بطريقة مرضية للمنتجين ينبغي أن تكون موضع تشاور واسع ليتبين مع المنتجين المعنيين بالدرجة الأولى تحديد أنواع الدعم والاستشارة الذين هم في حاجة إليها والإجراءات التي ستتخذ لضمان نجاح وفعالية هذه الخدمات ونظرا إلى ارتفاع كلفة سير نظام الإرشاد فإنه من اللازم أن يشارك المنتجون - عن طريق المنظمات الاجتماعية المهنية - في وضع وسير أنظمة إرشادية بقيامهم من بين أمور أخرى، بالربط والصلة على مستوى المنظمات القاعدية وهذا ما يمكن أن يقلل من كلفة السير ويسمح للمنظمات الاجتماعية المهنية بأن تكون لها دور رقابة على أهداف وأداء الأدوات المستخدمة.

التموين بالمدخلات والمعدات الزراعية

163. انه من غير الممكن أن يتم بصفة مستديمة رفع مستوى إنتاج وإنتاجية الأنشطة الزراعية الرعوية مع عدم وجود نظام للبذور وشبكة لتوزيع المدخلات التجارية والمعدات الزراعية السليمة. وفي إطار سياسة الليبرالية التي تمت المصادقة عليها فإنه من الضروري أن يلعب القطاع الخاص والمنظمات الاجتماعية المهنية دروا أكثر أهمية في بناء شبكة لتوزيع البذور والأسمدة والمواد الصحية والمعدات الزراعية وذلك بهدف التوفر على مراكز للتوزيع عن قرب في مناطق الإنتاج والتحكم في أسعار المدخلات وإبقائها في مستوى مقبول بالنسبة للمنتجين الصغار، ونظرا لعدم وجود وحدات الإنتاج في مكان واحد فإنه على المنظمات الاجتماعية المهنية أن تعمل على دعم المنتجين من خلال التخطيط لحاجياتهم وجمعها والقيام بطلبات جماعية للمدخلات لتوفير بعض المبالغ.

164. ينبغي وضع نظام فعال للبذور وفق نفس المبدأ بالعمل على الفصل بصفة واضحة بين وظائف تكاثر وإنتاج البذور ووظائف الرقابة والتصديق ومن اللازم أن تشترك المنظمات الاجتماعية المهنية في عملية تكاثر وتوفير البذور الغذائية التي تشكل مجالا لا يجذب كثيرا أصحاب القطاع الخاص وذلك بإعطاء الحاجيات على مستوى أعضائها وبتنظيم نظام للتكاثر والتوزيع على مستواها وهكذا تكون معاهدة البحث هي المسؤولة عن توفير البذور وتكون مصالح وزارة التنمية الريفية هي المسؤولة عن الرقابة والتصديق.

165. وفيما يتعلق ببرامج مكننة الزراعة فإنه من الضروري أن يتم القيام بدراسة حول البرامج السابقة ويتم قبل ذلك تحليل نقاط ضعفها وصلاحتها للزراعة الموريتانية وعلى أساس هذا التحليل يمكن أن تتحدد الخيارات الفنية وإجراءات تنفيذ برامج للمكننة الكبيرة، وفيما يتعلق بالمكننة الصغيرة (استصلاح التربة النقل، الري، التحويل والتخزين) فما زال الأمر يتطلب المزيد من العمل لاقتراح تقنيات ومعدات مناسبة لظروف الاستغاليات الصغيرة من أجل زيادة إنتاجية العمل والحد من صعوبته.

التمويل الريفي

166. مع كثرة وتعدد التدخلات وضعف التنسيق في مجال التمويل الريفي فإنه من اللازم أن تقوم بتشخيص للمبادرات العديدة الموجودة ومحيطها القانوني والمالي وأن تحلل فعالية وجدوائية الأدوات المالية الموجودة ومعرفة الرأي حد تستجيب لحاجيات مختلف الفئات الاجتماعية في الريف، وفي نفس الوقت سيكون من الأهمية بمكان القيام بتقييم مؤسسي لأهم بنيات القرض الريفي لتقدير صلابتها وقدراتها التسييرية والتطويرية.

167. هذه الدراسات والتحليلات ستمكن من اقتراح إستراتيجية لوضع أنظمة مالية ريفية لا مركزية بإمكانها أن تقدم بصفة مضمونة منتجات مالية مناسبة لمختلف القطاعات الفرعية (الزراعة، التنمية الحيوانية، التحويل، الصناعة التقليدية...) ولمختلف حاجيات الفئات الاجتماعية (الادخار، قرض الاستثمار، قرض الحملة، أموال التداول، القرض الصغير...).

3.6 الأمن الغذائي والتغذية

168. أمام ضعف نسبة تغطية الحاجيات الغذائية على المستوى الوطني وبصفة أكثر حدة على مستوى الأسر الريفية، فإن من المحاور الإستراتيجية المهمة المساهمة بصفة معتبرة في الأمن الغذائي والتغذية في البلد وهذا ما يمثل في أن واحد تحديا وأملا كبيرين في الوسط الزراعي الرعوي.

169. من أجل زيادة مستوى الاكتفاء الذاتي في الغذاء والدخل (الضروريين لشراء المواد الغذائية) لدى الأسر الريفية فإنه من الضروري أن تعطي الأولوية لتأمين إنتاج صغار المنتجين بفضل برامج استصلاحات عقارية وتطوير تقنيات زراعة الغابات وحفظ الماء والتربة وتوسيع المنتجات والأنشطة وتطوير التنمية الحيوانية الصغرى والعمل على دمج الزراعة والتنمية الحيوانية.

170. في المناطق التي تقل فيها الأمطار ينبغي زيادة الدعم للتنمية الحيوانية البدوية التي تمكن من الاستغلال الأمثل والجذري للموارد الضعيفة وتلعب دورا في الأمن الغذائي نتيجة الوظائف والدخول المرتبطة بها، ينبغي إذن أن تعطي أهمية متزايدة لهذا القطاع الفرعي.

171. البحث عن منافسة أفضل على مستوى الزراعات المروية، وتطوير منتجات حبوب أخرى غير الأرز ثبتت أن لها فوائد مماثلة له (الدخن، الذرة الصفراء) يمكن أن تطور أداء القطاع المروي ومساهمته في الأمن الغذائي على المستوى الوطني.

172. من الضروري أيضا مراجعة محاربة الآفات ومحاربة الأمراض الكبيرة بالتركيز على الوقاية من الهجمات الكبرى والجمع بين مختلف طرق المحاربة والتنظيم المعقلن لحمولات المحاربة من أجل زيادة فعاليتها وتأثيرها على تأمين الإنتاج.

173. وأخيرا فقد يكون من المفيد القيام بتفكير حول وضع وإجراءات سير صندوق للكوارث يمكن أن يقدم المساعدة السريعة والمناسبة للمنتجين المتضررين في حالة حدوث أزمات ناتجة عن كوارث مناخية أو هجمات خطيرة للآفات.

4.6. إدماج الأنشطة الزراعية الرعوية في السوق

174. يمثل الاندماج الضعيف لأكثرية أنظمة الإنتاج الزراعي في السوق عاملا يحد كثيرا من تنمية هذا القطاع وزيادة من مساهمته في الناتج القومي الخام ولكي يتحسن هذا الاندماج لابد أولا من التعرف الجيد على المنتجات المطلوبة في الأسواق الداخلية والخارجية وعلى التدفقات التجارية الموجودة وعلى الامتيازات المقارنة وهذا ما يتطلب استغلال الدراسات الموجودة والقيام بدراسات تكملية والتعرف على بنية تكاليف الإنتاج على مستوى مختلف الأنظمة وتحليل قابلية العمليات للمنافسة ويتعلق الأمر بتحديد المنتجات التي يمكن أن تكون قابلة فعلا للمنافسة في السوق الداخلية والخارجية على أساس تحليلات اقتصادية موضوعية وتحديد التحسينات التي يمكن أن تدخلها الدولة على إطار الاقتصاد الكلي الذي تنمو فيه هذه المنتجات بطريقة لا تحل فيها محل المنتجين والمنظمات المهنية الاجتماعية والمتدخلين الخصوصيين الذين هم الفاعلون القادرون على استمرارية هذا الفرع أو ذاك.

175. إن فروع التنمية الحيوانية (التي تحتل المرتبة الأولى في المساهمة في الناتج القومي الخام في القطاع الأول) تحتوي على مقدرات تنموية هامة وتتطلب دعما زائدا على مستوى التسويق والتحويل ويمكن استغلال احتياطات قيمتها المضافة في بعض مشتقاتها مثل اللحوم الحمراء والألبان والجلود.

176. إن مقدرات الزراعة المروية بعيدة من أن تكون كاملة الاستغلال، فالأولوية ليست في زيادة المساحات المستصلحة ولكنها في زيادة وتطوير منتجات أخرى غير زراعية الأرز التي تستهلك كميات كبيرة من الماء فالعمل على إنتاج أنواع أخرى من الحبوب (الذرة البيضاء والذرة الصفراء) والعلف خيار تنبغي دراسته بمزيد من الاهتمام.

177. تمثل الزراعة الخاصة والزراعة حول المراكز الحضرية الكبرى وفي زراعة الواحات مواطن مهمة لإنتاج الفواكه والخضروات والزراعة البيولوجية للسوق الداخلية والأسواق خاصة للتصدير تتطلب هي الأخرى مزيدا من الدراسة والاستغلال وتمثل أنشطة السياحة والسياحة البيئية فرصة مهمة لتنمية البيئة الطبيعية والثقافية للمناطق الريفية وخاصة في منطقة الواحات.

178. لا يمكن إن يحارب الفقر في الوسط الريفي ما لم يقع تحويل الزراعة التقليدية الغذائية إلى زراعة مفتوحة على السوق تمكن الأسر من زيادة الدخل الناتج عن أنشطة الزراعة والتنمية الحيوانية زيادة كبيرة فصغار المنتجين يكونون دائما في وضعية ضعف أمام قوة السوق ولذا فإنه عليهم أن ينتظموا ويتجمعوا ليزداد وزنهم في السوق ويتمكنوا من زيادة الاستفادة في العمليات التجارية.

179. كما أن أنشطة التحويل الأولى للمنتجات الزراعية الرعوية تمنح فرصا للقيمة المضاعفة ما زال استغلالها ضعيف على مستوى المناطق الريفية وينبغي تطوير برامج دعم لإدخال تقنيات جديدة وأنشطة لتنمية المنتجات الزراعية الرعوية للسماح للنساء والفقراء على وجه الخصوص بالانفاذ إلى مصادر الدخل الجديدة، وفي نفس السياق ولكن بدرجة أقل فإنه من الضروري أن يشجع نمو الصناعات الزراعية الرعوية لتنمية المنتجات الوطنية.

180. وفي إطار الاتفاقيات الجهوية والدولية (دول إفريقيا والكاربيبي والمحيط الهادي والاتحاد الأوروبي، اللجنة المشتركة لمحاربة الجفاف في الساحل، منظمة التجارة العالمية، منظمة استثمار نهر السنغال، اتحاد المغرب العربي) التي وقعت عليها موريتانيا، فإنه يجب عليها أن تستفيد من الامتيازات الاقتصادية التي تمنحها هذه الاتفاقيات فيما يتعلق بالانفاذ الامتياز إلى بعض الأسواق والتصرفات الجمركية التفصيلية، والمسهلة للتصدير أو الدعم المالي لبعض الخدمات والبضائع.

5.6. الحقوق العقارية لبعض الخدمات والبضائع

181. على الرغم من الإصلاح العقاري الموجود فمازالت توجد التباطوات الإدارية والقيود الاجتماعية التي تعرقل الاستثمارات والاستصلاحات العقارية الضرورية لتكثيف المنتجات الزراعية الرعوية مع ضمان التسيير والحفظ الدائمين للموارد الطبيعية.

182. ويهدف رفع المعوقات المؤسسية والإدارية التي تؤثر على منح الحقوق العقارية والاعتراف بها فانه من اللازم إنشاء إطار تشاوري بين جميع البنيات المعنية بالجوانب العقارية من اجل تقديم مقترحات لتحسينات تشمل نصوص وأدوات تطبيق القانون العقاري وسير وتعاون هذه البنيات، ومن المهم أن يقام على مستوى العالم الريفي بالإعلام حول أهداف القوانين المعمول بها وتحسين أمن الاستثمارات بالنسبة للمنتجين الذين يريدون القيام بتحسينات عقارية على الأراضي المستغلة.

183. كما أنه من المهم أيضا أن يتم تحسين سير الخدمات العقارية من اجل الاستجابة الريفية والمرضية للملاك والمستغلين الزراعيين والتفكير في وضع آلية لا مركزية (شبابيك عقارية) تكون تحت رقابة السلطات المحلية وتكون قادرة على توفير خدمة إدارية مرضية بالنسبة للمسائل العقارية.

184. ولكي يتم الحد من النزاعات التي قد تنشأ داخل سكان الأرياف حول استخدام المجال الريفي ولكي تتم الوقاية من هذه النزاعات فانه من الضروري أن يقام بعد التشاور مع جميع الفئات الاجتماعية المهنية المعنية، بإجراء خطة لاستخدام أو تسيير المجال الريفي وترمي هذه الخطة إلى تحديد مناطق الاستغلال (الزراعة، المراعي، الغابة) وفق تخصصات التربة وحاجيات المجموعات خطط استغلال المجال والموارد الطبيعية هذه تنجز في مختلف المستويات الترابية بدء بالجماعات القاعدية وهي جزء لا يتجزأ من خطط التنمية المحلية.

185. ينبغي أن تكون المحافظة على الموارد الطبيعية التي تشمل إحدى قواعد الإنتاج الأساسية في القطاع الزراعي الرعوي في صميم اهتمامات جميع الفاعلين في العالم الريفي وينبغي أن تتجسد هذه الاهتمامات في تنفيذ برامج للتسيير المستديم للأراضي والماء والغطاء النباتي وفي الحد من ضغط البشر والحيوان على المناطق الأكثر هشاشة وفي أعمال استصلاح ناتجة عن التشاور لمحاربة ظواهر التصحر (انخفاض المياه الجوفية، ملوحة الأرض، زحف الرمال...) وينبغي أن تأخذ خطط الاستصلاح المائي والزراعي في منطقة النهر في الاعتبار الجوانب البيئية لمحاربة أخطاء الفيضانات والتوحد.

6.6. البنى التحتية والاستثمارات الريفية

186. لكي يبقى المواطنون في المناطق الريفية ولكي تشجع فيها الأنشطة والاستثمارات الاقتصادية فانه من الأولوية أن تكون البنى التحتية القاعدية الاجتماعية (المدرسة، مركز الصحة، الماء) أو الاقتصادية (الطرق، السوق) متوفرة وعملية؛ وفي مرحلة أولى يقام بتشخيص لمجموع البنى التحتية الريفية الموجودة مع تبيين مستوى فاعليتها وعدد السكان المستفيدين منها³⁴ وعلى أساس الحاجات التي لم تتم تلبيتها والتي تكون قد جددت يمكن أن يقام بأعداد خطة للاستصلاحات المطلوبة وهذا ما يتطلب التنسيق بين مختلف الهيئات المسؤولة عن البنى التحتية في الوسط الريفي والتوحد بين الاستثمارات المقام بها والوسائل التي سيتم توفيرها لسير البنى التحتية وصيانتها على الوجه الأكمل.

187. وزيادة على تلبية الحاجيات الأساسية التي ليست من الاختصاص المباشر لوزارة التنمية الريفية مع أنها ضرورية لإحياء المناطق الريفية، فانه ينبغي التركيز في الأولوية على فك العزلة عن مناطق الإنتاج وتطوير بنى تحتية لجمع وتخزين المنتجات وللحماية الصحية والمحافظة على البيئة واختيار هذه البنى التحتية يتم بالتنسيق الوثيق مع الجماعات المحلية والمنظمات المهنية التي تتولى تسييرها

³⁴- هذا الجرد ينبغي أن يقام به في إطار وزاري

وصيانتها في المستقبل كما يتم هذا الاختيار أيضا حسب المنتجات الأفضل التي يكون قد وقع الاتفاق عليها وحسب تأثير التحتية دون إهمال أي قطاع من الأنشطة.

188. وفي مجال البنى التحتية الخاصة بالري فإنه ينبغي إعطاء عناية خاصة للكلفة والجودة الفنية للمنشآت والمشاكل للاستفادة من البنى التحتية ولجوانب تسيير وصيانة هذه البنى التحتية ينبغي مراجعة إستراتيجية دعم واستغلال المساحات المروية واستخلاص الدروس من التجارب الماضية والدراسة المتعمقة لأسباب ضعف نسبة استغلال الاستصلاحات وأسباب عدم اهتمام المزارعين المتزايد في السنوات الأخيرة؛ وفي الزراعة المطرية وزراعة الواحات تعطي الأولوية للاستثمارات والبنى التحتية الخاصة بالتحكم في الماء وبحمائية وحدات الإنتاج ضد زحف الرمال.

7.6. العدالة الاجتماعية ومقاربة النوع وتخفيف الفقر الريفي

189. إن التأثير القوي للفقر في الوسط الريفي يبرر جعل الحد من الفقر من أهم الاهتمامات في إطار سياسة التنمية الزراعية والريفية ونظرا للنمو الضعيف للقطاعات فإنه من الضروري وضع برامج تسهل خلق أنشطة مدرة للدخل بالنسبة للنساء وسكان الأرياف الفقراء وهذه الأنشطة سيكون لها دورا فاعلا في الاقتصاد المحلي لأنها ستمكن من تأمين وتحسين الدخول النقدية للأمر وستسهل تامين الخبرات المحلية وتنويع الأنشطة، وزيادة على أنشطة الإنتاج الزراعي والحيواني فإنه ينبغي ترقية أنشطة تحويل الصناعات التقليدية للمنتجات الزراعية لتلبية حاجيات السوق المحلية والأنشطة غير الزراعية أيضا (الصناعة التقليدية، خدمات القرب، التجارة) لسكان الريف الذين يصعب عليهم النفاذ إلى ملكية الأرض.

190. ومن أجل اخذ التحولات الاجتماعية للعالم الريفي والأهمية المتزايدة للنساء في القطاع الزراعي الرعوي في الاعتبار، فإنه من المهم أن تعطي عناية خاصة لإدراج إجراءات تحسين نفاذ النساء وسكان الأرياف الفقراء إلى الموارد الموجودة أو المنشأة في الوسط الريفي في برامج واستراتيجيات التدخل.

191. يشكل تنظيم الجماعات الريفية والتكوين الفني والتسييري والنفاذ إلى القرض الصغير عوامل مهمة لخلق نسيج من الأنشطة وتنشيط الحياة الاقتصادية في الوسط الريفي وينبغي منح عناية خاصة للنساء التي تشكل أكثرية سكان الأرياف وذلك لتسهيل نفاذهن للميدان العقاري ولبرامج خاصة للتكوين والدعم والاستشارة لتعزيز قدراتهن الفنية في تسيير الأنشطة.

8.6. تعزيز الفاعلين والمؤسسات

إعادة هيكلة وزارة التنمية الريفية وتعزيزها

192. **التخطيط والتنسيق:** لكي تقوم وزارة التنمية الريفية بمختلف المهام المكلفة بها ولمواجهة التحديات القائمة عليها أن تقوم - بدعم من الحكومة- بدراسة حول الأدوار والمهام الحالية لهياكلها وللهيئات العمومية الناشطة في القطاع والمجال الفعلي لتدخلاتها وتقتراح مخططا تحسين في إطار مهام كل هيئة على حدة وأنه من الضروري وضع هياكل أو إطار للتنسيق مع مختلف هيئات القطاع للتحسين من أداء وفعالية العمل.

193. وأنه من اللازم، داخل وزارة التنمية الريفية، تعزيز قدرات التحليل والتخطيط والتنسيق بهدف تحقيق الانسجام والتوافق بين مختلف الأنشطة المقام بها في القطاع الزراعي والريفي؛ وفي نفس الوقت هذا السياق ينبغي تنشيط إطار التشاور مع الشركاء في التنمية من أجل انسجام واندماج استراتيجيات تدخل المشاريع والبرامج في التوجيهات الإستراتيجية والقطاعية للبلاد.

194. وعلى أساس المحاور الإستراتيجية ذات الأولوية فإنه من الضروري إعداد خطة عمل ووضع إطار للنفقات على المدى المتوسط لتحقيق تخطيط وتسيير مناسبين للموارد المالية المستثمرة في القطاع الريفي.

195. **المتابعة والتقييم** : نظرا للنواقص التشخيصية العديدة فإنه من الضروري تعزيز نظام المتابعة والتقييم في وزارة التنمية الريفية ووضع الأدوات الضرورية لجمع وتحليل معطيات الانجازات الطبيعية والمالية على مستوى المندوبيات والمشاريع الريفية والحصول بصفة منتظمة على وضعيات صحيحة عن النتائج التي تم تحقيقها في القطاع وهذا ما يتطلب تعزيز القدرات على جميع المستويات.

196. إن غياب معلومات ووضعيات مرجعية صحيحة عن القطاع يمنع أي نوع من التقييم الجاد لتأثير التدخلات ولمواجهة ذلك يوصى بانجاز تعداد عام للزراعة والمواشي.

197. **الإعلام** : المعلومات التي تجمع بانتظام ينبغي أن تبلغ للفاعلين والشركاء المعنيين وليتم ذلك فإنه من الضروري وضع إستراتيجية لأدوات الاتصال مثل موقع الانترنت أو رسالة الإعلام، وينبغي تعزيز خلية الاتصال بديوان الوزير وكذا جوانب الاتصال على مستوى مختلف الإدارات ومشاريع وبرامج التنمية الريفية.

اللامركزية وتحويل الصلاحيات

198. **الهيئات اللامركزية**: تتطلب عملية اللامركزية الجاري تنفيذها الآن تعزيز الهيئات اللامركزية على مستوى الولايات والمقاطعات وهذا ما يتطلب إعادة توزيع للعمال على المستوى المركزي أو تعزيز إعدادهم على مستوى البنيات المحلية وينبغي كذلك تعزيز الوسائل المادية والمالية على مستوى الأنشطة الميدانية والعمل على التكوين المستمر للعمال في إطار خطة للتكوين من أجل ضمان فعالية البرامج المقام بها.

199. يوصي أيضا بوضع اطر للتشاور والتنسيق في البرامج والمشاريع على جمع المستويات الترابية، تجنباً للقيام بنفس العمل من طرف جهات مختلفة ولتوحيد المقاربات وخلق التوافق بين التدخلات وتعزيز إطار التشاور الموجود حول المشاريع الكبرى للقطاع والذي يرأسه الوزير، ينبغي أيضا أن تسمح هذه البنيات بإشراك السلطات والجماعات المحلية في إعداد ومتابعة أنشطة التنمية الاقتصادية ودعم عملية التنمية المحلية.

200. **المنظمات الاجتماعية المهنية وتحويل الصلاحيات**: تم تنازل الدولة عن بعض وظائف الاستثمار الزراعية والتمويل بالمدخلات دون تحويل هذه الصلاحيات إلى قطاعات أخرى وعلى المنظمات المهنية أن تلعب محليا دورا مركزيا في تخصيص هذه الوظائف لذا فإنه من اللازم تحيين الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يسيّر المنظمات المهنية وأنشطتها ويطلب وضع برامج خاصة للدعم وإجراءات تحفيزية لتشجيع هيكل المنتجين والمنظمات المهنية (تجمع، اتحاد، اتحادية) والعمل على مهنتهم ومن الضروري وجود منظمات مهنية تدافع عن مصالح أعضائها ويمكن أن تقدم لهم الدعم في الإنتاج وان تكون شركاء نشطين في بناء وتنشيط المنتجات وان تكون هيئت ممثلة لأعضائها أمام الدولة.

7. خطة العمل

201. إن خطة العمل المبينة أسفله تبين بالتسمية لكل محور استراتيجي الأنشطة الإستراتيجية ذات الأولوية التي سيتم القيام بها موضحة النتائج المنتظرة ومبينة هل الانجاز يمكن أن يبدأ مباشرة نظرا لوجود الموارد البشرية والمالية أو ينبغي أن يؤجل البدء فيه لأنه يتطلب البحث عن تمويل أو موارد تكميلية ولذا لا يمكن أن تبدأ فيه العمل إلا إذا توفرت الموارد الضرورية.

الإجازات		النتائج المنتظرة	المحور/ النشاط
متأخرة	عاجلة		
			1. الإطار المؤسسي والتنظيمي
	x	توجهات وأولويات إستراتيجية تطوير التنمية الريفية المكيفة مع التحديات التي يتعين على القطاع رفعها على المستويين الوطني والدولي	تحسين إستراتيجية تنمية القطاع الريفي
	x	إعادة تركيز مهمات الدولة على وظائفها في الخدمات العامة	توضيح وظائف وأدوار الدولة والمنظمات الاجتماعية المهنية والقطاع الخاص: الدراسات والتشاور إلخ.
	x	التحسين المعترف لمساهمة القطاع في الأمن الغذائي للتجمعات الريفية وللدولة	إعداد سياسة وطنية للأمن الغذائي
x		إعداد قانون التوجهات الزراعية الرعوية للدولة بمشاركة كبيرة من فاعلي القطاع، خصوصا المنتجين، ثم مصادقة البرلمان عليه	إعداد قانون التوجهات الزراعية الرعوية للدولة
	x	الجباية التحفيزية لتنمية الشعب المحركة للتنمية	دراسة وتكييف النظام الجبائي على المدخلات ومنتجات القطاع
x		إصلاح النظام الجبائي والإجراءات التحفيزية المستهدفة للوظائف الاقتصادية التي تعاني العجز في الوسط الريفي بما يقود إلى زيادة الاستثمارات الخاصة في القطاع	خلق إطار تنظيمي ومؤسسي تحفيزا لتنمية الأنشطة والاستثمارات الخاصة في شبه القطاعات الفرعية للزراعة والتنمية الحيوانية
x		الدعم المالي المتوازن لكل القطاعات الفرعية لدعم التنمية المنسجمة والمدرة للقيمة المضافة	إعادة توازن الاستثمارات العامة في القطاع الريفي
x		جودة أفضل صحيا وتجاريا للمنتجات والمدخلات الزراعية الرعية المقدمة للسوق	إقامة نظام وظيفي للرقابة على المدخلات والمنتجات الزراعية والرعية في البلد وعلى الحدود
			1. الإنتاج والإنتاجية الزراعية الرعية
			1.2. البحث والتكوين والإرشاد
	x	الثغرات، المعوقات أو الاحتياجات المشخصة. توصيات عملية مقترحة	التدقيق الفني والتنظيمي لنظم التكوين والبحث الإرشاد
x		منظومة المقدمة للبحث المهني والمستهدفة حول احتياجات القطاع	إصلاح نظام البحث وتحديد الخطة الوطنية للبحث الزراعي
x		تعزيز قدرات كافة المتدخلين في القطاع، وعلى الخصوص المنتجين والوكلاء القاعديين	وضع نظام تكوين يستجيب لاحتياجات الفاعلين
x		خدمة الدعم الاستشاري عن قرب بحيث يستجيب للاحتياجات الحقيقية للمنتجين، وعمليا في علاقته مع البحث.	إعادة تنظيم نظام الدعم الاستشاري القائم على احتياجات الاستغلالات الصغيرة بحيث يشارك أكثر المنظمات الاجتماعية المهنية

		2.2. التموين بالمدخلات والتجهيزات الزراعية
×	توفر نوعيات أكثر إنتاجية وملائمة لظروف مختلف المناطق الزراعية البيئية بكميات كافية وفي الوقت المناسب.	إعداد وإقامة برنامج لإنتاج البذور ملائم وقابل للاستمرار
×	توفر المدخلات والتجهيزات ذات الجودة للمنتجين عن قرب وبأسعار منافسة.	دعم إقامة شبك توزيع للمدخلات التجارية والعتاد الزراعي في مناطق الإنتاج
×	المعوقات الفنية والاقتصادية والتنظيمية المشخصة	إنجاز دراسة حول برامج مكننة الزراعة وخاصة حول قابلية الاستمرار
×	تحسين جاهزية العتاد المناسب فنيا واقتصاديا من أجل رفع الإنتاجية وتخفيف عناء العمل	وضع برنامج لدعم المكننة للاستغلالات الريفية: أشغال التربة، الري، النقل ...
		3.2. التمويل الريفي
×	توصيات عملانية، قائمة علي عوامل القوة وعوامل الضعف المشخصة بشكل واضح والمتوفرة.	التدقيق المؤسسي لهيئات القروض في الوسط الريفي: القرض الزراعي، برنامج تنمية الواحات، مشروع تطوير التنمية الحيوانية وتسيير المراعي، برنامج التنمية الريفية الجماعية... إلخ.
×	النظم المالية اللامركزية توفر بطريقة آمنة، منتجات مالية ملائمة لمختلف القطاعات الفرعية واحتياجات مختلف المجموعات الاجتماعية.	تطوير واستمرارية النظم المالية اللامركزية للنشاطات الريفية.
×	تشخيص وتنفيذ وسائل مالية وطريقة تسيير ملائمة لنشاطات القطاع	تطوير وسائل مالية لدعم مختلف نشاطات القطاع الزراعي: الادخار، قرض الاستثمار والدعاية والتسويق والقروض الصغيرة
		3. الأمن الغذائي
×	تحسين نسبة الاكتفاء الذاتي و الوتيرة الغذائية للسكان الريفيين الفقراء. تأمين وزيادة مداخيل الأسر الفقيرة وذلك بفضل تقييم جيد للموارد المتاحة.	تطوير نظم دعم لتأمين وتنويع إنتاج المنتجين الصغار: استصلاحات الملكية، الغابات الزراعية، التنمية الحيوانية الصغيرة، الإدماج الزراعي و التنموي
×	تنوع و تأمين وزيادة مداخيل الأسر الموجودة في المناطق القاحلة	تحسين ظروف الرعي الانتجاعي في المناطق قليلة الأمطار
×	إرفاق مختلف طرق المكافحة بتقرير جيد حول الكلفة/الفاعلية	إعادة تحيين إستراتيجية مكافحة التدفقات الكبرى
×	تحسين العرض من القوت أو المنتجات الأخرى عموما و انخفاض الأخطار	تنوع الثقافات القوتية في المساحات المروية على أساس الأولويات المقارنة الواسعة
×	تمويل للألفة المهنية لمساعدة المنتجين في حالة حصول كارثة طبيعية	دراسة ووضع تمويلات للآفات
		4. إدماج نشاطات زراعية رعية في السوق
×	المنتجات، الأسواق، حالة الكلفة و المردودية للفروع مبينة بوضوح	إنجاز دراسات حول تنافسية الفروع المتوقع نموها بشكل جيد

×	خصائص الأسواق و التدفق المعروف بشكل جيد والمحين بانتظام	خارطة للأسواق وتدفق منتجات الزراعة و التنمية الحيوانية
×	فروع مظمة بشكل جيد تعيد توزيع القيمة المضافة لكل الشركاء بشكل جيد	تعزيز نظام الفروع: اللحوم الحمراء، الحليب، الجلود، التمور، القمح و الصمغ العربي...
×	التحسين المستديم للمداخيل الزراعية وذلك بفضل إنتاج متلائم مع الطلب ومع احتياجات السوق	تطوير برامج دعم للعبور من زراعة تقليدية إلى زراعة السوق
×	زيادة القيمة المضافة المتبقية لدى السكان الريفيين.	وضع برامج دعم للتحويل الأولي للمنتجات في الوسط الريفي
×	رفع وحدات التحويل الوظيفية القادرة على دفع وتحفيز النتائج	تشجيع تطوير الصناعات الزراعية الغذائية وتحويل المنتجات الزراعية و الحيوانية
×	الاستغلال الأمثل لتسهيلات السوق سواء فيما يخص المدخلات أو المنتجات الزراعية الواردة في الاتفاقات	استغلال المزايا المرتبطة بمختلف الاتفاقات الاقتصادية التي تربط موريتانيا بمختلف الدول و المناطق الاقتصادية
		5. حقوق التملك العقاري و التسيير المستديم للموارد الطبيعية
×	ملاءمة القانون و إجراءات التطبيق خصوصا مع حقوق ملكية الاستغلال لتأمين حوافز تحسينات الملكية العقارية	خلق إطار تشاور بين كل الهيئات المكلفة بالتملك العقاري: وزارة التنمية الريفية، وزارة المالية، وزارة الداخلية والبريد و المواصلات
×	"صناديق الملكية العقارية" فعالة وسهلة النفاذ للمستخدمين	وضع مقررات غير ممركرة لتسيير شؤون الملكية العقارية
×	خطط محلية، معدة و منفذة في مختلف مراحلها الإقليمية بمشاركة الفاعلين في العالم الريفي	إعداد و تنفيذ خطط استخدام للفضاء الريفي مع مراعاة الفضاء بين الرعوي و الزراعي
×	حماية جموعية فعالة للبنية التحتية للإنتاج	وضع خطط لمكافحة تراكم الرمال و الوحل على البنية التحتية المنتجة
×	استعمال للموارد البشرية متفق عليه و مستديم من طرف المزارعين و المنمين و الرعويين	وضع نظم تسيير عقلانية للموارد الطبيعية
		6. البنية التحتية و الاستثمارات الريفية
×	فهرسة للبنى التحتية و السكان المخدومين متوفرة و محينة بانتظام	انجاز جرد للبنى التحتية الريفية القائمة
×	خطط انجاز البنى التحتية ذات الأولوية معدة و منفذة بالاتفاق	تنسيق برمجة البنية التحتية الريفية المطلوب انجازها
×	طرق مستصلحة تماما و مصانة تمكن من زيادة النشاط الاقتصادي في مناطق الإنتاج و تخفيف كلفة النقل	وصل مناطق الإنتاج عن طريق انجاز طرق خفيفة
×	بنية تحتية لوضع منتجات في السوق مزروعة و مدارة بمهارة، تمكن من زيادة كمية و قيمة المنتجات المسوقة	تطوير بنى تحتية لجمع و تخزين المنتجات الزراعية في مناطق الإنتاج في طريق نقلها إلى الفروع المعروفة
×	إستراتيجية جديدة تؤدي إلى تقييم أمثل للبنى التحتية الهيدروزراعية: بنية تحتية عالية الجودة، مدارة بشكل أفضل و تمكن من تحسين نسبة استغلالها	مراجعة إستراتيجية دعم تنمية المساحات المروية: كلفة البنى التحتية، الصيانة، الضرائب، نسبة الاستغلال..
×	تحسين ظروف المعيشة في الوسط الريفي و إبطاء	تطوير بنى تحتية سوسيو جموعية في المناطق

		وتيرة النزوح من الريف	الفقيرة: مدارس، مركز صحي، آبار، أسواق، مراكز تحصين... الخ
			7. العدالة الاجتماعية، البعد النوعي وتخفيف الفقر الريفي
x		تنويع وزيادة المداخل الزراعية وغير الزراعية للطبقات الأشد فقرا	وضع برامج لخلق نشاطات مدرة للدخل و العمل للأشخاص الأكثر فقرا في القطاع: التكوين، القرض،...
	x	نفاذ متساوي للموارد خصوصا للنساء و المجموعات المهمشة اجتماعيا	إدراج مكونة للعدالة بين الأجناس الاجتماعية في سياسات وبرامج القطاع وخصوصا من أجل تسهيل نفاذ النساء إلى التملك العقاري
	x	نساء مكونات لقيادة مثلى (فنيا و تسييرا) للاستغلال الزراعي الرعوي	وضع برنامج تكوين ودعم استشاري نوعي للنساء الرئيسات للاستغلال الزراعي
x		تخفيف حدة الفقر لدى الطبقات الدنيا	دعم لوضع تمويل للضمان الاجتماعي
			8. تقوية الفاعلين و المؤسسات
			1.8. إعادة هيكلة وتقوية وزارة التنمية الريفية التخطيط و التنسيق
	x	اقتراحات لتحسين عمل و أداء وزارة التنمية الريفية	التدقيق التنظيمي والفني لوزارة التنمية الريفية
	x	وزارة قادرة على القيام بمهامها وقيادة إستراتيجية التنمية الريفية بفاعلية	إعادة هيكلة وتقوية وزارة التنمية الريفية
x		فريق عمل بتكوين وتجهيز أفضل من أجل تخطيط وتنسيق النشاطات	تعزيز قدرات التخطيط والتنسيق لدى الوزارة
x		إرساء مؤسسي أمثل للمشاريع و البرامج وتنشيط استراتيجيات التدخل	تعزيز ادراج استراتيجيات تدخل المشاريع في توجهات واستراتيجيات الدولة
	x	متابعة ومعرفة أفضل لفعالية النفقات	إنجاز دراسات لمتابعة دورية لنفقات القطاع
	x	إطار النفقات على المدى المتوسط مستخدم كأداة لتخطيط وتسيير استثمارات القطاع	إعداد إطار النفقات على المدى المتوسط ريفي على أساس جدول الأعمال
			المتابعة و التقييم، التكوين
x		معلومات محينة حول الانجازات المالية والمادية المتوفرة بانتظام	تقوية نظام وقدرات المتابعة و التقييم في القطاع لدى الوزارة
	x	نشر جيد لأخبار وتشاور الفاعلين في القطاع	وضع استراتيجيات للاتصال وإطار تشاوري للمتدخلين في القطاع
x		توفر حالة مرجعية فعالة ومستنفدة	تنظيم تعداد عام للزراعة و التنمية الحيوانية
			2.8. اللامركزية وتبادل الكفاءات
			تعزيز المؤسسات اللامركزية
x		مهام للخدمات العامة أكثر فعالية وقريبة وملموسة من طرف السكان المعنيين	عدم مركزة العمال وتعزيز قدرات تدخل خدمات وزارة التنمية الريفية على المستوى الجهوي والبلدي: التكوين، الميزانية، الوسائل، الخ
x		إنعاش استراتيجيات ومقاربات التدخل من أجل خلق التعاضد وتفاذي التشابك وتضعيف النشاطات	وضع إطار تشاور و تنسيق لنشاطات مختلف المتدخلين على المستوى الجهوي
	x	متابعة وإنعاش أفضل للنشاطات على المستوى	اشترك نشاطات القطاع في الخطط البلدية

	البلدي	للتنمية
		تقوية بنيات المنتجين
	فهرس محين لـ المنظمات الاجتماعية المهنية ولخصائصه الرئيسية المتوفرة	جرد المنظمات الاجتماعية المهنية الوظيفي
×	نظم تحفيزية لبنيات المنتجين ومهنية المنظمات الاجتماعية المهنية فضلا عن التكفل ببعض وظائف دعم القطاع	تحسين الإطار التشريعي و التنظيمي الذي يحكم المنظمات الاجتماعية المهنية ونشاطاته في القطاع
×	المنظمات الاجتماعية المهنية يهيكل العالم الزراعي ويدافع عن مصالح المنتجين القاعديين ومتجهات تحديث المهنة	تحسين هيكلية المنظمات الاجتماعية المهنية (التجمع، الوحدة، التعاون) وبتمثيل المزارعين لمستواهم
×	تسجيل سهل وتحوز المنظمات الاجتماعية المهنية على وضع معروف مكنها من التكفل بوظائف دعم المنتجين	إنعاش ولا مركزية التعرف ثانياً على المنظمات الاجتماعية المهنية
×	المنظمات الاجتماعية المهنية مكون ومجهز لتسيير خدمات دعم الإنتاج بطريقة تنافسية	وضع برنامج لتعزيز القدرات ولمهنية المنظمات الاجتماعية المهنية لدى الفروع المنظمة
×	غرف تعرف بأنها حلقة وصل بين المنتجين والسلطات العمومية	إنشاء غرف للزراعة جهوية ووطنية

قائمة المراجع

- الجمهورية الإسلامية الموريتانية. الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر، ديسمبر 1998.
- الجمهورية الإسلامية الموريتانية - وزارة التنمية الريفية - إستراتيجية تطوير القطاع الريفية- التقرير الختامي لورشة التشاور الوطني يومي 8 و9 فبراير 2007 - فبراير 2007.
- الجمهورية الإسلامية الموريتانية - وزارة التنمية الريفية - إستراتيجية تطوير القطاع الريفية في أفق 2015، ديسمبر 2001.
- وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية - المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومحاربة الفقر وبالدمج- مواصفات الفقر 2004 (المسح الدائم حول ظروف المعاش - 2004) - ديسمبر 2006.
- الجمهورية الإسلامية الموريتانية - وزارة التنمية الريفية - رسالة سياسة تطوير تنمية الماشية
- الجمهورية الإسلامية الموريتانية - وزارة التنمية الريفية - رسالة سياسة تطوير الزراعة المروية في أفق 1999 - 2010.
- وزارة التنمية الريفية - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة - TCP/MAU/3102 تحليل الأسواق وتطور المؤسسات الزراعية - جالو عليون - أغسطس 2006.
- وزارة التنمية الريفية - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة - TCP/MAU/3102 البنى التحتية في إستراتيجية تطوير القطاع الريفي- د. أحمدو ولد محمد محمود- أكتوبر 2006.
- وزارة التنمية الريفية - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة - TCP/MAU/3102 تقرير حول البيئة والموارد الطبيعية - د. الطالب ابيدي محمد ولد سيدي محمد - نوفمبر 2006.
- وزارة التنمية الريفية - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة - TCP/MAU/3102 تحليل وتقييم نظم الإنتاج الزراعي والبيطري في موريتانيا - يحيى ولد لمخيطير وبا عمر مانت - ديسمبر 2006.
- وزارة التنمية الريفية - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة - TCP/MAU/3102 الاقتصاد الاجتماعي والفقر والأمن الغذائي - محمد ولد أبّ - ديسمبر 2006.
- الأمم المتحدة - موريتانيا عشية القرن الحادي والعشرين، الحصيلة المشتركة للبلدان (CCA) إبريل 2002.
- البنك الدولي: إستراتيجية مساعدة البلد لفائدة الجمهورية الإسلامية الموريتانية، مارس 2002 (إنجليزي).
- البنك الإفريقي للتنمية، الصندوق الإفريقي للتنمية، وثيقة الإستراتيجية للبلد (2006-2007) - نوفمبر 2006.
- وحدة الدراسات الاقتصادية، حالة البلاد: موريتانيا، يناير 2007 (إنجليزي).